تضاربت الأنباء أمس الاثنين حول زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى السعودية مساء الأحد ولقائه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بين تأكيد مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية حصول اللقاء وحضور الملف الإيراني كأبرز نقاط النقاش، مقابل نفي رسمي من الرياض

اجتماع نتنياهو وبن سلمان

تأكيد إسرائيلي لحصول اللقاء في نيوم ونفي سعودي

تحدث الإعلام السعودي عن لقاء بين بن سلمان وبومبيو فقط (فرانس برس)

للحديث تتمة...

الحوثيون والإرهاب

زكريا أحمد

هل تحتاج الإدارة الأميركية لإدراج الحوثيين في لائحة المنظمات الإرهابية؟ أم أنّ الجماعة التي أشعلت حرباً وتسبّبت بواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، هي مصنّفة بالفعل، ولا تنقصها سوى المنافسة في القائمة القصيرة ضمن جماعات «الأسترز»؟ بشكل مفاجئ، اكتشفت الإدارة الأميركية المتربعة على عرش البيت الأبيض منذ العام 2017، أنّ جماعة الحوثيين تستحق الحضور في قائمة الإرهاب. وبعد 6 سنوات من العمليات العسكرية وأكثر من عام على مشاورات القناة الخلفية بينها وبين الجماعة، رأت السعودية أنّ ذلك التصنيف المحتمل «سيكون أمراً ملائماً»، كما جاء على لسان وزير خارجيتها فيصل بن فرحان، أخيراً.

لا علاقة للأمر بإنصاف الضحايا. وإذا كان هناك من تصنيف حقيقي، فإنّ أبادي الجميع ملوثة بدماء الأطفال اليمنيين.

تصفّق الحكومة اليمنية حالياً لرغبة السعودية التي تدفع إدارة دونالد ترامب لإحراز هدف ضدّ إيران في الوقت الضائع. أما المواطن المنكوب، فيتحول رأسه إلى حلبة صراع لأسئلة تنطح بعضها: إذا كانت جماعة الحوثيين تقتلنا منذ 6 سنوات بهذه الطريقة وهي بعيدة عن قوائم الإرهاب، فماذا ستصنع بنا بعد أن تحظى «بشرف الانتماء» رسمياً لجماعات الإرهاب؟

ما لا تعرفه الإدارة الأميركية أنّ لدى جماعة الحوثيين لائحة أكبر من تلك التي لدى وزارة الخزانة. إذ تصنّف سكان مدينة تعز بأنهم «دواعش»، وسكان مأرب بأنهم مرتزقة وإرهابيون، فضلاً عن إدراج سكان باقي المحافظات البعيدة عن سيطرتها ضمن جماعات المنافقين والتكفيريين.

إذا كانت جماعة الحوثيين تستخدم ناقلة النفط «صافر» كقنبلة موقوتة لابتزاز المجتمع الدولي وهي خارج القائمة، فماذا ستصنع بها وبممرات الملاحة في باب المندب وهي قد أصبحت إرهابية بشكل رسمي؟ وكيف سيكون وضع صنعاء وأكبر كتلة بشرية في مناطق الحوثيين في حال إدراج الجماعة على لائحة الإرهاب؟ ما هو وضع منظمات الإغاثة وكيف ستتعامل البنوك الإقليمية مع البنوك اليمنية؟

بعيداً عن جملة التعقيدات المركبة، لا يزال لدى الحوثيين العديد من الأوراق التي ستجعل التصنيف الأميركي مستحيلاً. فهناك رهائن أجانب لا يزالون في صنعاء، وقد ينضم إليهم عمّال إغاثة، وهناك طيارون سعوديون وضبّاط، وهناك قادة عسكريون بارزون موالون للحكومة الشرعية في سجون الجماعة. فهل ستجازف واشنطن والرياض بكل هؤلاء من أجل مجرد قرار لن يقلب الموازين كما يعتقد البعض؟

الفدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
رام الله ـ **العربي الجديد**

بن تعمّد الاحتلال الإسرائيلي نشر أنباء في وسائل الإعلام المختلفة عن زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى السعودية الأحد ولقائه ولي العهد محمد بن سلمان، والنفي الرسمي السعودي لحدوث هذه الزيارة، تضاربت الأنباء أمس الاثنين حول هذا الاجتماع، الذي سيكون في حال صح أول لقاء معروف على هذا المستوى بين البلدين، وياتي في سياق مسار تطبيع عربي مع الاحتلال لاقت التسريبات استهجاناً من الفصائل الفلسطينية وتحذيراً من تداعيات التنسيق بين الرياض وتل أبيب، فإن الأنباء كانت تشير إلى أن الملف الإيراني حضر بشكل كبير خلال اللقاء، لا سيما مع اقتراب تسلم جو بايدن الحكم في الولايات المتحدة والتخوف من عودته إلى الاتفاق النووي.

وبدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية منذ صباح الأمس تسريب أنباء عن حصول الاجتماع في منطقة نيوم السعودية. وأكدت الاجتماع قد عُقد وأن الحديث تم عنه علناً، حتى ولو بشكل شبه رسمي حتى الآن، هو أمر في غاية الأهمية». وتابع «هذا أمر حلم به أسلافنا. الشيء الرئيسي هو القبول الحار لإسرائيل من قبل العالم السنّي وإزالة العملية العدائية برمتها».

في المقابل، وبعدما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية عن مستشارين لترمب للحكومة السعودية، لم تسمهما، تأكيدهما حصول اللقاء، وقول أحدهما إن المجتمعين ناقشوا عدة قضايا، بما في ذلك تطبيع العلاقات، وإيران، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاقات جوهرية، فإن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان نفى التقارير عن حصول اللقاء، وكتب الوزير في تغريدة «تابعت تقارير صحافية حول اجتماع مزعوم بين سمو ولي العهد ومسؤولين إسرائيليين خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها (وزير الخارجية الأميركي مايك) بومبيو. لم يحدث مثل هذا الاجتماع. المسؤولون الوحيدون الحاضرون كانوا أميركيين وسعوديين». ونشر الإعلام السعودي الرسمي صوراً لبومبيو مصوراً وارفق لوك تغريدته بصورة لخبر عن قرار غانتس تشكيل لجنة فحص في صفقة الغواصات التي يشتبه بأن يكون نتنياهو أقرها خلافاً لموقف وزارة الأمن الإسرائيلية. وقالت صحيفة «هآرتس» على موقعها إن مواقع تعنى بمراقبة حركة الطيران، رصدت طائرة من طراز «غولفستريم 4»، سبق أن استخدمها نتنياهو برحلات سابقة عدة مرات، تقلع من مطار بن غوريون في اللد في السابعة والنصف من مساء الأحد وتهبط في منطقة نيوم السعودية. كما أفاد المراسل الإسرائيلي البارز باراك رافيد أن نتنياهو وكوهين توجها بطائرة تابعة لرجل الأعمال الإسرائيلي أودي أنجيل إلى نيوم. كما أبرزت صحف إسرائيلية، ومواقعها على الإنترنت، أن الرقابة العسكرية في إسرائيل لم تحظر نشر خبر زيارة نتنياهو وكوهين إلى السعودية. وبعد ساعات متواصلة من نشر وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء عن الزيارة، رفض نتنياهو التطرق إلى هذه الأنباء، لكن وزير التعليم يوآف غالانت، العضو في حزب «الليكود» والحكومة الأمنية المصغرة، أكد حدوث الاجتماع ووصفه بأنه «إنجاز رائع». وقال لإذاعة الجيش الإسرائيلي «حقيقة أن الاجتماع قد عُقد وأن الحديث تم عنه علناً، حتى ولو بشكل شبه رسمي حتى الآن، هو أمر في غاية الأهمية». وتابع «هذا أمر حلم به أسلافنا. الشيء الرئيسي هو القبول الحار لإسرائيل من قبل العالم السنّي وإزالة العملية العدائية برمتها».

في المقابل، وبعدما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية عن مستشارين لترمب للحكومة السعودية، لم تسمهما، تأكيدهما حصول اللقاء، وقول أحدهما إن المجتمعين ناقشوا عدة قضايا، بما في ذلك تطبيع العلاقات، وإيران، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاقات جوهرية، فإن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان نفى التقارير عن حصول اللقاء، وكتب الوزير في تغريدة «تابعت تقارير صحافية حول اجتماع مزعوم بين سمو ولي العهد ومسؤولين إسرائيليين خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها (وزير الخارجية الأميركي مايك) بومبيو. لم يحدث مثل هذا الاجتماع. المسؤولون الوحيدون الحاضرون كانوا أميركيين وسعوديين». ونشر الإعلام السعودي الرسمي صوراً لبومبيو مصوراً للقاء بين ولي العهد وبومبيو فقط. من جهته، امتنع نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية كال براون عن التعليق عندما سئل عن مشاركة نتنياهو في اجتماع بومبيو وبن سلمان. لكن وسائل الإعلام الإسرائيلية تحدثت عما دار في الاجتماع. وقال المراسل السياسي لهيئة الإذاعة العامة في إسرائيل، إن المحادثات تناولت التشاور بين الأطراف الثلاثة بشأن الملف الإيراني، والموقف لمواجهة تغيير في سياسة البيت الأبيض، لا سيما على ضوء إعلان بايدن عزمه العودة للاتفاق النووي.

كما قالت صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو، إن اللقاء هدف لتوجيه رسائل سعودية إسرائيلية لعدة أطراف، على رأسها إيران وإدارة بايدن. وبحسب الصحيفة، فإن عقد اللقاء والنشر عنه مؤشر لإحراز تقدم في الاتصالات بين الدولتين، تمهيداً للتوقيع على اتفاق لتطبيع العلاقات بينهما. وبحسب الصحيفة، فإنه حتى لو تم هذا الأمر على شكل اتفاقية سلام كاملة، أو اتفاق «لوقف العداء بين الطرفين» كما كان الأمر مع السودان، فإن ذلك سيغير بشكل كبير «مجمل المصالح الجيوسياسية في الشرق الأوسط». وأبرزت صحف إسرائيلية حقيقة إخفاء نتنياهو أمر الزيارة عن غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي من حزب «كاحول لفان»، الشريك في الحكومة. ولفتت المعلقة الإسرائيلية للشؤون العربية شومريت مئير، إلى أن نتنياهو لم يكن ليسمح بنشر النبأ وإحراج السعودية بأمر اللقاء، لو لم تكن هناك موافقة سعودية على النشر. وأضافت أن الإعلان عن اللقاء يهدف لخدمة السعودية في إبراز دورها في عمليات التطبيع بين إسرائيل ودول من الخليج، والسودان، وكخطوة للتشاور والاصطفاف لمواجهة سياسات إدارة بايدن، مع تحسب الرياض من سياسات متشددة تجاهها في ما يتعلق بملفات حقوق الإنسان.

وزير إسرائيلي: الحديث عن اللقاء علنا أمر بغاية الأهمية

«وول ستريت»: المجتمعون ناقشوا تطبيع العلاقات وإيران

إلى ذلك، يخدم إشهار اللقاء نتنياهو نفسه، وهو ما يفسر سبب إخفاء أمر الزيارة عن كل من غانتس وأشكنازي، في محاولة من نتنياهو لتسجيل نقاط على «كاحول لفان»، وكشفت الصحف الإسرائيلية أن نتنياهو كان قد أرجأ الأحد اجتماعاً خاصاً للكابينت لمواجهة كورونا، وتذرع بأسباب غير صحيحة لتفادي إثارة الشكوك عند غانتس. وقوبلت التسريبات عن اللقاء باستهجان فلسطيني. ووصفت حركة «حماس» الزيارة بـ«الخطيرة»، وقال القيادي فيها سامي أبو زهري، في تغريدة على «تويتر»: «المعلومات حول زيارة نتنياهو للسعودية خطيرة، إن صحّت». ودعا السعودية إلى «توضيح ما حدث، لما يمثّله من إهانة للأمة وإهدار للحقوق الفلسطينية».

من جهتها، قالت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، إن هذه الزيارة تأتي في إطار «السعي الأميركي-الصهيوني، لتوسيع دائرة التطبيع بين بعض الدول العربية ودولة العدو الإسرائيلي». وتابعت: «نعتقد أن هذا اللقاء سيكون فاتحة لتطبيع وخيانة دول عربية وإسلامية جديدة». ودعت إلى «وحدة عربية لمواجهة هذه الخيانة العلنية التي تمارسها بعض الأنظمة العربية».

كما دانت حركة «الجهاد الإسلامي» بشدة استقبال نتنياهو في السعودية، واصفة إياه بالمجرم الإرهابي، ومحذرة من إمكانية أن تكون هذه الزيارة مقدمة لعدوان يستهدف الشعب الفلسطيني. واعتبرت الحركة في بيان، أن هذه الزيارة تعتبر سقوطاً سياسياً وردة عن الثوابت وخيانة للقدس ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمسجد الأقصى. وأوضحت أن الواجب والمتوقع من دولة تدعي مسؤوليتها عن أهم الأماكن المقدسة لدى الأمة الإسلامية أن تحترم المقدسات في القدس وفلسطين، لا أن تشارك في التطبيع الذي سيشجع الاحتلال على الاستمرار في سياساته العدوانية.

السيسي يراهن على الشق الاقتصادي من التطبيع

لا يبدو اختيار نيوم لاحتضان لقاء بنيامين نتنياهو بمحمد بن سلمان، بحسب تأكيد مسؤولين إسرائيليين ورغم نفي الرياض، قد جاء عشوائياً، فهو مشروع يمثّل أحد أوجه التعاون مع الاحتلال

السيسي يتوقع ألا يشهد قطار التطبيع إبطاءً في عهد بايدن (ميشال تانتوسي/Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر دبلوماسي مصري، لـ«العربي الجديد»، إن الرئاسة المصرية كانت محاطة علماً بقرب إجراء رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، زيارة إلى منطقة نيوم السعودية للقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وإن تنسيقاً مسبقاً بين نتنياهو والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يجري في إطار الاستعداد لشراكة ثلاثية بين دولة الاحتلال والسعودية ومصر، وربما تصبح رباعية بإشراك السودان في العديد من المشاريع التنموية والاستراتيجية، التي ترى الأطراف المختلفة أنه بات من الضروري البدء فيها لتحسين أوضاعها الاقتصادية، ارتباطاً بالتغيّرات التي حصلت في المنطقة جراء الأزمات المتواصلة في ليبيا وسورية واليمن، وكذلك في العالم بسبب جائحة كورونا.

واستضافت نيوم، بحسب تأكيدات إسرائيلية، أمس الأول الأحد، لقاءً جمع نتنياهو ورئيس «الموساد» يوسي كوهين، بن سلمان، بحضور وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو. ولا يبدو اختيار نيوم لاستضافة اللقاء الذي نفته الرياض عشوائياً، فالمشروع الجديد وفقاً لخطته الاستراتيجية سيمثل أحد أوجه التعاون الرئيسية بين الحكومات الثلاث، كما أنه ارتكز أساساً عند إطلاقه على تنازل السيسي عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، وما استتبع ذلك من إقامة علاقات أمنية وعسكرية بين الرياض ودولة الاحتلال للتنسيق في المنطقة البحرية الفاصلة بينهما والتي تشترك فيها كلّ من مصر والأردن أيضاً. يضاف إلى ذلك وجود تطلعات لنتنياهو لتوسيع الاستفادة من موجة التطبيع التي كرسها بمساعدة الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب والسيسي وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، لفتح آفاق تعاون استثماري مستدام مع المحيط العربي بالكامل.

وردّاً على سؤال «العربي الجديد» عن دلالة وأهداف هذه الزيارة في هذا الموعد تحديداً فيما تقترب ولاية ترامب من نهايتها، قال المصدر المصري إن المعلومات المتداولة في الأوساط الدبلوماسية في المنطقة تشير إلى إصرار ترامب وبومبيو على تحقيق خطوة تطبيع العلاقات السعودية مع دولة الاحتلال، أو على الأقل رعاية توقيع بينهما، قبل نهاية العام الحالي، لأسباب تتعلق برغبة ترامب في الاحتفاظ بعلاقات وطيدة بالدوائر الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة، ورغبة بومبيو في تأمين دعم تلك الدوائر ودولة الاحتلال لمستقبله السياسي.

وأوضح المصدر أن السيسي يواكب هذه التطورات أولاً بأول، مستدركاً بأن المعلومات تصل بشكل متدفق إلى القاهرة من دولة الاحتلال وواشنطن أكثر من الرياض في الفترة الأخيرة، لكن لا توجد خلافات في هذا الشأن بين السيسي وبن سلمان. أما أبرز العقبات التي تواجه الوصول إلى اتفاق تطبيع معلن، فهي أن بن سلمان كان يرى، عقب أسبقية توصّل الإمارات إلى هذا الاتفاق، أن الوقت غير ملائم تماماً على المستوى الشعبي لاتخاذ خطوة تعادلها، ولذلك كان دفعه بالبحرين لاتخاذ الخطوة برهاناً لتأكيد جديته. ويرى بعض مستشاري بن سلمان، حتى الآن، أن الوقت ما زال غير مناسب، بحسب المصدر المصري، الذي قال أيضاً إن بعض أصدقاء بن سلمان في المنطقة وأوروبا نصحوه بالعمل على تسريع تطبيع سلطنة عمان قبل الإقدام على الخطوة المرتقبة، ولذلك فإن استجابة بن سلمان لجهود إدارة ترامب مرهونة في الأساس بمدى رغبته في تقديم هذه الخطوة كهدية تاريخية لترامب أو عدمها.

وبحسب المصدر ذاته، فإن السيسي يتوقع ألا يشهد قطار التطبيع المتسارع إبطاءً يُذكر من الإدارة الأميركية الديمقراطية الجديدة، وأنه ما زال مؤمناً بأن مشاركته في تلك الخطوات «مهمة وحيوية» للحفاظ على دوره في المنطقة، إلى جانب مشاريع الطاقة في شرق المتوسط. ويأتي ذلك على وقع تراجع دور القاهرة إقليمياً في القضايا البارزة من محل الاهتمام الأميركي، وعزوف واشنطن عن المشاركة الفعالة في عدد آخر من القضايا، خصوصاً إذا ما قورن الدور المصري بأدوار الدول الخليجية وعلاقاتها القائمة مع واشنطن، والتصاعد المتصاعد بين السعودية والإمارات على مستوى، وبينهما وبين قطر وتركيا على مستوى آخر، حول مساحات التأثير في العالم العربي، والذي أدى إلى تراجع مكانة مصر ودورها في عهد السيسي.

وإلى جانب مشروع نيوم ذي الطبيعة السياحية والاستثمارية، فإن مشاريع تطوير البنية التحتية لدول الشرق الأوسط لتداول الغاز الطبيعي وإسالته، هي مدخل أساسي للمضي قدماً في مشاريع التسوية بين الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي، وتصفية القضية الفلسطينية، فالسعودية التي بحثت بالفعل شراء الغاز الطبيعي من إسرائيل، قريبة من الإسهام في تصورات لتدشين مشاريع مشتركة بين دول المنطقة في ساحة البحر الأحمر برعاية أميركية.

وبحسب مصادر دبلوماسية وحكومية مصرية، فإن من ضمن الأوراق التي تطرحها القاهرة أن تشارك السعودية في مشروع مستقبلي يجري الاتفاق على تفاصيله مع الحكومة الإسرائيلية لإقامة وحدة أو اثنتين لإسالة الغاز الطبيعي الذي يسيطر عليه الإسرائيليون، والمصري في البحر الأحمر، بهدف تصديره إلى الخليج ودول آسيا، لمزاحمة أكبر الدول المصدّرة للغاز إلى الدول الصناعية الكبرى في جنوب آسيا، والمعروفة بأنها من الأكثر استهلاكاً للطاقة في العالم مثل الصين واليابان.

ونوقشت هذه الأفكار المصرية الإسرائيلية بالفعل في اجتماعات منتدى شرق البحر المتوسط للغاز، مدعومة من بعض الشركات الناشطة في هذا المجال في البلدين، في ضوء التعاون المتقدّم بين شركات «نوبل إينرجي» الأميركية، و«دليك» الإسرائيلية، و«غاز الشرق» المصرية المملوكة حالياً من الدولة ممثلة في جهاز المخابرات العامة وهيئة البترول (تخطّط عن شركة غاز شرق البحر المتوسط محل الصفقة ومالكة شبكة الأنابيب بين البلدين) وكذلك «دولفينوس» المملوكة من مستثمرين مصريين.

من جهتها، ستستفيد السعودية نظرياً من المشاركة في مثل هذه المشاريع، فهي في حاجة إلى الغاز من دولة الاحتلال

دور الخرطوم

تقول مصادر مصرية إن من الأفكار التي تُطرح لمشروع إقامة وحدة أو وحدتين لإسالة الغاز الطبيعي الذي يسيطر عليه الإسرائيليون، إضافة إلى الغاز المصري في البحر الأحمر، هو دخول السودان بعد التطبيع مع الاحتلال كشريك مقابل مساعدات كبيرة له لتوسيع إمكانياته التعدينية في البحر الأحمر، ومن دون الحاجة إلى ترسيم الحدود البحرية مع السعودية أو مصر، وستبقى مسألة مثلث حلايب وشلاتين تلقي بظلالها على هذه النقطة.

والإسرائيلي، وهي بدورها في حاجة إلى وحدة لإسالة الغاز لضمان تحقيق قدر أكبر من الأرباح عند التصدير. أما مصر فقد أبدت للجانب الإسرائيلي استعدادها لإقامة وحدة الإسالة في منطقة صناعية جديدة على شاطئ البحر الأحمر كجزء من مساعي نظام السيسي لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى منطقة الصحراء الشرقية وجنوب السويس وتوفير المزيد من فرص العمل المؤقتة والدائمة، كما حدث لدى إنشاء وحدتي الإسالة اللتين تتميز مصر بهما في هذه المنطقة، على شاطئ البحر المتوسط، في إدكو ودمياط. وسبق أن قال مصدر مصري، العام الماضي، لـ«العربي الجديد»، إنه في حال الاتفاق على تطوير مشروع كبير للطاقة في منطقة البحر الأحمر، فسوف يتحتم على السعودية تمويل الجزء الأكبر منه، مقابل الحصول على حصتها من الغاز المسال بصفة دائمة والتشارك المصري والإسرائيلي في أرباح التصدير على المدى الطويل.

ولا يمكن النظر إلى هذا المشروع باعتباره الوحيد الذي يمكن تنفيذه في منطقة البحر الأحمر، فبعد إقرار اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، بدأت الدولتان البحث عن استغلال الغاز في المنطقة الاقتصادية لكل منهما، وفقاً لتصريحات الوزير السعودي خالد الفالح في مارس/آذار 2019. وفي الشهر ذاته، أعلنت وزارة البترول المصرية من خلال شركة «جنوب الوادي» الحكومية عن طرح مزايدة عالمية للبحث والتنقيب والاستغلال في 10 قطاعات بالبحر الأحمر وانتهت قبل أيام مدة تلقي العروض. ووفقاً للشق المالي من «صفقة القرن» الأميركية، فإن دول الخليج العربي، وبالأخص السعودية والإمارات، ستموّل أكثر من 50 في المائة من المبالغ المخصصة لمصر وقيمتها 9,167 مليارات دولار، في شكل قروض.

تمهيد لزيارة أرفع

وفد إسرائيلي في السودان

بدأ وفد إسرائيلي، أمس الاثنين، زيارة الى السودان، وذلك استمراراً لإجراءات تطبيع العلاقات بين تل ابيب والخرطوم

بعد شهر على إعلان كل من السودان وإسرائيل اتفاقهما على تطبيع العلاقات بينهما، برعاية الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بدأ هذا الاتفاق يسلك طريقه نحو التطبيق، مع زيارة أول وفد إسرائيلي رسمي إلى السودان، أمس الإثنين. وطار الوفد من مطار بن غوريون، قرب تل أبيب، متوجهاً إلى مطار الخرطوم في العاصمة السودانية.

وذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» وراديو الجيش الإسرائيلي، أنّ وفداً إسرائيلياً رسمياً توجه، أمس، إلى السودان للبحث في أوجه التعاون بين دولة الاحتلال والخرطوم. وأشار الموقع إلى أنّ الوفد الإسرائيلي يضم عدداً محدوداً من الموظفين وممثلي الحكومة، ويرأسه رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الذي يشار إليه عادة بالأسم المستعار «عوز». وأضاف الموقع أن زيارة الوفد تهدف أيضاً للتمهيد لزيارة وفد إسرائيلي موسع للسودان في الأسابيع المقبلة لبحث التعاون بين الطرفين في مجالات الاقتصاد والزراعة والمياه، وإجراء مفاوضات تمهد لتوقيع اتفاقية التطبيع بين البلدين.

وقالت مصادر مشاركة في التخطيط للزيارة، لوكالة «رويترز»، إن هذه الزيارة كان مقرراً لها أن تتم الأسبوع الماضي، لكنها تأخرت لأسباب لوجستية. في المقابل، لم تصدر عن الجانب السوداني أي بيانات بشأن ما نشرته الصحافة الإسرائيلية عن الزيارة حتى مساء أمس. وبات السودان البلد العربي الخامس الذي يوافق على تطبيع علاقاته مع إسرائيل، والثالث في الأشهر الأخيرة، بعدما افتتحت الإمارات هذا التوجه وتبعتها البحرين في وقت لاحق.

وكان الإعلان عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل قد أثار انقساماً حاداً في السودان ورفضاً شعبياً. وقد أعلنت قوى سياسية سودانية عدة رفضها القاطع للتطبيع مع إسرائيل، من بينها أحزاب مشاركة في الائتلاف الحاكم. يشار إلى أنه في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أعلن البيت الأبيض أن الرئيس دونالد ترامب وقع مرسوماً يرفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، وأن الخرطوم وتل أبيب اتفقتا، بوساطة أميركية، على تطبيع العلاقات بينهما. ووصف بيان مشترك أميركي سوداني إسرائيلي في حينها اتفاق التطبيع بين السودان وإسرائيل بـ«التاريخي»، واعتبره شهادة «على النهج الجريء للقادة الأربعة (ترامب ونتنياهو، ورئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك)».

من ناحيته، أشاد نتنياهو بالقرار، ووصفه بأنه «عهد جديد» للمنطقة. وأضاف نتنياهو: «في الخرطوم عاصمة السودان تم تبني الجامعة العربية عام 1967 ثلاث لاءات: لا سلام مع إسرائيل ولا اعتراف بإسرائيل ولا تفاوض مع إسرائيل». واستدرك: «أما اليوم، فالخرطوم تقول نعم للسلام مع إسرائيل، نعم للاعتراف بإسرائيل وللتطبيع مع إسرائيل».

وفي 26 أكتوبر الماضي، أكد رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، خلال مقابلة بثها التلفزيون السوداني، على علاقة التطبيع كشرط للقرار الأميركي برفع اسم السودان من قائمة الإرهاب. وقال: «لا يمكن الفصل بين رفع اسم الخرطوم من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والتطبيع مع تل أبيب».

وفي 8 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، حلقت طائرة تجارية إسرائيلية تابعة لشركة «العال»، للمرة الأولى بشكل معلن، عبر الأجواء السودانية، في طريقها من مطار بن غوريون إلى مدينة عنتيبي في أوغندا. غير أنه حتى قبل الإعلان عن التطبيع، كانت طائرات إسرائيلية قد عبرت أجواء السودان. ففي الخامس من يونيو/ حزيران الماضي، عبرت طائرة تابعة لشركة «العال» الأجواء السودانية في رحلة من الأرجنتين إلى تل أبيب.

كذلك، وفي فبراير/ شباط الماضي، أقلعت طائرة نفاثة إسرائيلية من إسرائيل متوجهة إلى مطار كينشاسا، عاصمة جمهورية الكونغو، وعادت إلى مطار بن غوريون الإسرائيلي بعدما مرت عبر الأجواء السودانية. وأتى ذلك وقتها بعد أقل من أسبوعين من لقاء نتنياهو والبرهان في مدينة عنتيبي الأوغندية في 3 فبراير، وهو اللقاء الذي أطلق أولى شرارات التطبيع.

الزيارة كان مقرراً لها أن تتم الأسبوع الماضي

نضال ...

شرق غرب

الاحتلال يعتقل 20 فلسطينيا

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أول من أمس الأحد وأمس الإثنين، 20 فلسطينياً من الضفة الغربية المحتلة. كما أصيب عدد من الفلسطينيين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع خلال مواجهات اندلعت في بلدة كفر قدوم، شرقي قلقيلية، شمالي الضفة، مساء الأحد.

(العربي الجديد)

تنسيق أردني فلسطيني بشأن الأقصى

أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الإثنين، «أنها تقوم بتنسيق جهودها لحماية المسجد الأقصى من انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة، مع الأشقاء في الأردن، وهو ما تم بحثه والتنسيق بشأنه في الاجتماع الأخير بين وزيري خارجية البلدين الذي عقد الأسبوع الماضي في عمّان». وأوضحت الوزارة أنها تتابع باهتمام استهداف دولة الاحتلال ومؤسساتها والجمعيات الاستيطانية التهويدية المتطرفة للأقصى وباحاته.

(العربي الجديد)

مصر: اتهام 28 معتقلا بـ«الإرهاب»

قررت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمأمورية طرة، أمس الاثنين، إدراج 28 متهماً في القضية 1781 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، على قوائم الإرهابيين لمدة 5 سنوات. ونص قرار الإدراج أيضاً على إدراج جماعة «الإخوان المسلمين» على قائمة «الكيانات الإرهابية». وتضمّ القضية عدداً كبيراً من المعتقلين الذين سبق أن أمضوا فترة الحبس الاحتياطية الأولى المحددة بعامين على ذمة قضايا أخرى، ثم تم تدويرهم في هذه القضية، وهو ما جعلها غير متجانسة، وتضم معتقلين من تيارات سياسية مختلفة.

(العربي الجديد)

العراق: تظاهرة للصدريين الجمعة

أعلن «التيار الصدري»، أمس الاثنين، نيته التظاهر يوم الجمعة المقبل، في بغداد وعدد من مدن جنوبي البلاد، في استعراض قوة أمام خصومه السياسيين. وجاء موقفه غداة إعلان عزمه على تحقيق الأغلبية البرلمانية في الانتخابات المقبلة (6 يونيو/ حزيران المقبل)، للحصول على رئاسة الحكومة العراقية الجديدة. وذكرت اللجنة المركزية المشرفة على الاحتجاجات الشعبية التابعة لـ«التيار الصدري»، أن «الوقفة تنطلق الجمعة المقبل، في ساحة التحرير، وسائر المحافظات، باستثناء محافظتي النجف وكربلاء».

(العربي الجديد)

المغرب: القبض على خلية لـ«داعش»

اعتقلت السلطات الأمنية المغربية، أمس الاثنين، خلية موالية لتنظيم «داعش» « تنشط في مدينتي إنزكان وايت ملول، جنوبي البلاد، لتكون السادسة من نوعها التي يتم تفكيكها منذ بداية العام الحالي. وكشف المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات)، أن زعيم هذه الخلية الذي لم يحدد اسمه قام بمعية مشاركيه، بإعلان بيعتهم للخليفة المزعوم لتنظيم «داعش» قبل أن يخططوا لتنفيذ هجمات.

(العربي الجديد)

الحدث

تُعقد الجولة الجديدة من ملتقى الحوار الليبي، بآمال منخفضة بحدوث اختراق مؤسس للمرحلة الانتقالية، فيما تلوح الدول الأوروبية بسيف العقوبات، لإنجاح الحوار، وتمريره بالشروط التي توافقت حولها دول كبرى، على الرغم من الصراع الداخلي المستمر

تتخرط أكثر من دولة في الصراع الليبي (حازم تركية/الأناضول)

حوار ليبي معقد

تحشيدات لحفتر... وتهديدات أوروبية للمعرقلين

طرابلس ـ **العربي الجديد**

عُقدت أمس الاثنين، الجولة الثانية من ملتقى الحوار الليبي، وذلك عبر تقنية التواصل المرئي، بعد جولة أولى جرت في تونس أخيراً، لم تفضِ إلى التوافق حول الأسماء المرشحة لتولي المناصب الكبرى في الهيئات السياسية التي ستشكل عمود المرحلة الانتقالية في البلاد، وفق التصور الأممي. واختتمت الجولة الثانية أمس، على أن تستكمل المشاورات في جلسة تعقد غداً الأربعاء، وذلك على وقع تهديدات أوروبية بفرض عقوبات على الأطراف «المعرقلة للحوار»، في تناغم مع تحذيرات سابقة مشابهة صدرت عن المبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا، ستيفاني ويليامز. في هذه الأثناء، حذرت مصادر ليبية من إمكانية عودة شبح الحرب إلى واجهة المشهد في ليبيا، بعد رصد تحشيدات للميليشيات خليفة حفتر في الشرق، يبدو أنها تنتظر «نعي» الملتقى، في موازاة ذلك، احتجت بعثة «إيريني» الأوروبية لمراقبة الأسلحة في ليبيا، أمس، بسفينة تركية متوجهة إلى مصراتة، ما يعيد إلى الأضواء دور تلك البعثة التي تتهم بالانحياز في الملف الليبي، والذي تتعدد الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة فيه.

وعقدت أمس الجولة الثانية لملتقى الحوار الليبي، عبر تقنية الاتصال المرئي، بحضور رئيسة البعثة الأممية، على أن تستكمل غداً. وجاء ذلك وسط تشكيك بمدى توافق المجتمعين في الملتقى، وإمكانية الخروج باتفاق نهائي ملموس حول الشخصيات التي ستقود المرحلة الانتقالية. وتناقلت وسائل إعلام ليبية، تصريحاً لعضو مجلس نواب طبرق وعضو ملتقى الحوار، زياد دغيم، قال فيه أول من أمس، إنه وعدداً من أعضاء الملتقى، سيطلبون «إيقاف أعمال الملتقى، إلى حين انتهاء التحقيق حول مزاعم الرشاوى والمناصب والتهديد»، مضيفاً أنهم «سيعملون حتى تتم إعادة الثقة للشعب الليبي في الملتقى ومخرجاته».

وبالتزامن، يعقد أعضاء من مجلس النواب الليبي، اجتماعاً «تصالحياً» لتوحيد المجلس، في مدينة طنجة المغربية. وتأجلت الجلسة الافتتاحية للاجتماع التشاوري لنواب ليبيا في طنجة، إلى اليوم الثلاثاء، بعد تأخر وصول نواب من الشرق. وأشار النائب محمد ادم إلى ضرورة تنسيق مجلس النواب جهوده مع مخرجات حوار الليبيين في ملتقى الحوار، ودعمه والدفع به، متحدثاً في حديث لـ«العربي الجديد» عن وجود مقترح بعقد لقاء آخر في القاهرة خلال الأيام المقبلة.

في غضون ذلك، أعلنت قوات حكومة الوفاق، ليل الأحد ـ الاثنين، رصدها تحشيدات عسكرية وصفتها بـ«الكبيرة»، للميليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر تتحضر للتوجه من مدينة بنغازي إلى غرب البلاد. وبحسب تصريحات للمتحدث باسم غرفة عمليات تحرير سرت - الجفرة التابعة لـ«الوفاق»، عبد الهادي دراه، فإن التحشيدات «تمتد من منطقة الهواري الى منطقة سيدي فرج في بنغازي، ووجهتها غرب البلاد». وأضاف دراه أن مليشيات حفتر في سرت ومناطق الجفرة، تقوم بتحشيدات متزامنة، لافتاً إلى أنه لم يعرف حتى الآن هدفها، لكنه رجّح بأن «بخرق حفتر وقف إطلاق النار»، الموقع بين وفدي اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وكانت مصادر برلمانية من طبرق مقربة من حفتر قد كشفت في وقت سابق أن التحشيدات التي تجريها مليشياته تهدف للاستعداد لـ«مرحلة إذا ما فشل الحوار السياسي». وتطابقت معلومات المصادر حول تحرك حفتر تحت ذريعة ضبط سلاح المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون، مؤكدة أن الهدف الحقيقي منها هو إعادة ترتيب صفوف مليشياته في أكثر من موقع، استعداداً لمرحلة مقبلة يرجح أن تفشل فيها قيادات من شرق البلاد، وتحديداً رئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، في الوصول الى رئاسة المجلس الرئاسي المزمع تشكيله في المرحلة الانتقالية. وأوضحت المصادر أن «منصب صالح كرئيس للمجلس، سيؤمن لحفتر الاستمرارية، كونه سيمتلك صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة». وأكدت المصادر أن الاستعدادات العسكرية الجارية حالياً، تقف وراءها أبوظبي وموسكو.

وتزامناً مع الحراك السياسي الليبي الذي يجري بغطاء أممي، هدّدت دول أوروبية بفرض عقوبات على معرقلي الحوار. وقالت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا في بيان مشترك نشرته الرئاسة الفرنسية: «نحن مستعدّون لاتخاذ تدابير ضد الجهات التي تعرقل منتدى الحوار السياسي الليبي والمسارات الأخرى لعملية برلين، وكذلك ضد الجهات التي تواصل نهب الأموال الحكومية وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد». وأضافت: «ندعو كافة الأطراف الدولية والليبية إلى الامتناع عن أي مبادرة موازية أو غير منسقة، يمكن أن تقوّض الجهود التي قادتها الأمم المتحدة». وأشارت باريس ولندن وروما وبرلين إلى أن «نتيجة من هذا النوع ستبعث إشارة قوية إلى وحدة وتخصص الليبيين في المستقبل السياسي لبلدهم» مندّدة بـ«الوضع الراهن» وكل «تدخل أجنبي». وكانت مبعوثة الأمم المتّحدة بالوكالة إلى ليبيا ستيفاني ويليامز حذّرت في وقت سابق الأشخاص المتمسكين بـ«الوضع الراهن» والحريصين قبل كل شيء على «الحفاظ على امتيازاتهم»، مضيفة أن «الأسرة الدولية لديها أدوات بتصرفها للتعامل مع أولئك الذين يعرقلون، بما في ذلك اللجوء إلى العقوبات».

إلى ذلك، استنكرت تركيا بشدة أمس، قيام الفرقاطة الألمانية «هامبورغ» الملحقة بعملية حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، يوم السبت الماضي، بتفتيش «غير مصرح به» لسفينة الشحن «إم في روزلين إيه» التي ترفع العلم التركي، في شرق البحر المتوسط. وبحسب أنقرة، توقفت السفينة التركية في جنوب غرب بيلوبونيز، وكانت تنقل مواد غذائية ومساعدات إنسانية إلى مصراتة، وانزل جنود ألمان مسلحون على متن السفينة من مروحية. وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان «تم تفتيش جميع أفراد الطاقم، بمن فيهم القبطان، قسراً، وجمعوا كلهم في غرفة واحدة ليتم احتجازهم». واستنكرت الوزارة عملية التفتيش «بناء على شبهة غير مفهومة»، معتبرة أن الجنود الألمان ليس من حقهم تفتيش السفينة بدون موافقة أنقرة. واعتبرت الخارجية التركية أن «الإجراءات غير القانونية التي اتخذت في حق سفن النقل الخاصة بنا غير مقبولة»، وأن عملية «إيريني» الأوروبية «منحازة وتهدف لمعاقبة الحكومة الليبية الشرعية».

> أربع دول أوروبية هددت بفرض عقوبات على معرقلي الحوار
>
> اعترضت فرقاطة ألمانية سفينة شحن تركية متوجهة لمصراتة

تقرير

قيادة جديدة لـ«القاعدة»
هواجس جزائرية من سيناريو 2007

يثير تعيين «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» قائداً جديداً له، هو أبو عبيدة العنابي، مخاوف جزائرية من فصل دموي ضد البلاد، على الرغم من قراءات أخرى تعتبر أن التنظيم بات ضعيفاً

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

يطرح تعيين تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» قائداً جديداً له، هو أبو عبيدة العنابي، الكثير من الأسئلة عن التوجه الذي سيعتمده التنظيم في الجزائر والساحل بعد فترة ضعف وتراجع لافت لنشاطه بسبب الضربات الموجعة التي وجّهها إليه الجيش الجزائري بتحييد أكثر من 500 من عناصره بين قتلى واستسلام منذ عام 2018، ونجاح أجهزة الأمن الجزائرية في تفكيك مجموعاته، وماهية خططه في تنفيذ تهديداته باستهداف المصالح الجزائرية ودول الساحل والقوات الفرنسية المتمركزة في المنطقة.

وأوجدت «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» قيادة جديدة لها خلفاً لعبد المالك دروكدال، الذي قضت عليه القوات الفرنسية في يونيو/ حزيران الماضي في شمال مالي، بعد مبايعة مجلس شورى التنظيم لمبارك يزيد، المعروف باسم أبو عبيدة العنابي (من عنابة، شرقي الجزائر)، أميراً جديداً على التنظيم. وفي 18 يونيو الماضي، أقر تنظيم «القاعدة» بمقتل دروكدال، قبل الإعلان في الأيام الأخيرة عن تعيين أبي عبيدة العنابي خلفاً له.

ودفع تعيين الأخير، بعض القراءات الأمنية إلى إطلاق تحذيرات استباقية من أن يكون ذلك مقدمة لفصل دموي جديد يخطط له التنظيم في المواجهة مع الجيش وأجهزة الأمن الجزائرية، على غرار ما شهدته الجزائر عام 2007، مباشرة بعد اعتلاء دروكدال موقعه أميراً لـ«القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، إذ عرفت الجزائر في تلك السنة وما بعدها سلسلة تفجيرات انتحارية دامية، استهدفت قصر الحكومة ومقر المحكمة العليا ومقر بعثة الأمم المتحدة ومراكز أمنية في العاصمة ومقر وحدة بحرية قرب العاصمة ومقار للدرك في ورقلة وتمنراست، جنوبي الجزائر، إضافة إلى سلسلة كمائن استعراضية نفذتها مجموعات «القاعدة» في مناطق عدة من الجزائر.

وقال الباحث المتخصص في الشؤون الأمنية محمد بلعالية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «العنابي قد يعمد إلى محاولة إظهار وجوده وتأثيره ميدانياً، عبر تنشيط مزيد من المجموعات الموالية للقاعدة، والعودة للتركيز على الجزائر بتنفيذ عمليات إرهابية»، لافتاً إلى أن «هذه المخاوف تدعمها ظروف وعوامل طارئة لصالحه، إذ سيحاول التنظيم الاستفادة من عودة تعزيز صفوفه بأكثر من 200 متشدد أفرج عنهم في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ضمن الصفقة الأخيرة مع فرنسا، وكذلك الفدية المالية التي حصل عليها من باريس بقيمة تفوق تسعة ملايين يورو، ويمكن أن توجّه لشراء الأسلحة والمتفجرات لاستهداف الجزائر». وهي مخاوف عبّرت عنها وزارة الدفاع الجزائرية بوضوح في آخر بياناتي أصدرتهما بمناسبة اعتقال الجيش لعنصرين من المتشددين المفرج عنهم في مالي.

لكن تحليلات أخرى تعتبر أن هذه المخاوف لا تحمل قدراً كبيراً من الواقعية، لأن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» بات ضعيفاً وبلا أثر يذكر في الجزائر، ولم يعد قادراً على إحداث أي ضرر، إذ يعيش منذ أربع سنوات نزيفاً حاداً في صفوفه، بسبب نجاح السياسة الأمنية التي انتهجتها قيادة الجيش الجزائري منذ إطلاقها عملية «اجتثاث الإرهاب» في أكتوبر/ تشرين الأول 2016، مباشرة بعد إقالة وتحييد القائد السابق لجهاز المخابرات محمد مدين. وتتعلق تلك العملية بتجديد عرض قدمته قيادة الجيش للمسلحين يقضي بتسليم أنفسهم وأسلحتهم، مقابل الاستفادة من تدابير العفو المتضمنة في قانون السلم والمصالحة الوطنية الصادر عام 2005، من جهة، وفرض ضغط كبير على المجموعات الإرهابية الموالية لـ«القاعدة» في مناطق تمركزها، شرقي الجزائر خصوصاً، وفي الجنوب على خطوط التماس مع النيجر وليبيا ومنطقة شمال مالي تحديداً، من جهة أخرى.

سمحت هذه الخطة الأمنية باستدراج الجيش والأمن لعدد كبير من مسلحي «القاعدة» لتسليم أنفسهم، بلغ عددهم 132 إرهابياً عام 2018 سلموا أنفسهم للسلطات العسكرية، وبالقضاء على 32 إرهابياً، فيما نجح الجيش الجزائري في القضاء على 46 إرهابياً واستسلام 44 آخرين خلال العام التالي، 2019، وتوقيف 245 عنصراً كانوا ينشطون في شبكات دعم وتموين الجماعات الإرهابية في العام نفسه.

ساهم هذا الوضع في منع «القاعدة» من تنفيذ أي عمل إرهابي لافت في الجزائر، أو ضد أهداف جزائرية انطلاقاً من منطقة الساحل، إذ لم تُسجل خلال السنوات الأخيرة أي عمليات نوعية للتنظيم في الجزائر. وخلال العام الحالي، 2020، لم تسجل سوى ثلاث عمليات محدودة تمثلت في محاولة فاشلة لاستهداف ثكنة عسكرية في بلدة تيماوين الحدودية مع شمال مالي بسيارة مفخخة فجرت قبل وصولها إلى الثكنة ولم تخلف سوى مقتل جندي واحد وإصابة أربعة آخرين، في فبراير/ شباط الماضي، وتنفيذ كمينين ضد الجيش في شهري مارس/ آذار ويونيو/ حزيران الماضيين في منطقتي عين الدفلى والشلف، غربي البلاد، خلّفا خمسة قتلى من عناصر الجيش وإصابة 10 آخرين، فيما نجحت الأجهزة الأمنية في إحباط مخططين لتنفيذ تفجيرات انتحارية في شهري فبراير/ آذار ومايو/ أيلول الماضيين.

وإضافة إلى محاصرة نشاطه في الجزائر، لفت الباحث في الشؤون الأمنية حسام غالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى عوامل أخرى تجعل من نشاط «القاعدة» في الجزائر وباتجاهها ضعيفاً، بعدما خسر التنظيم الإرهابي في الفترة الأخيرة عدداً من أبرز قياداته. وإذا كان مقتل زعيمه الأول عبد المالك دروكدال على يد الجيش الفرنسي في الثالث من يونيو الماضي، أكبر ضربة يتلقاها، فإنه كان قد خسر قبل ذلك قيادات ميدانية بارزة، على غرار أمير «كتيبة الصحراء» أبو يحيى الجزائري، ويحيى أبو الهمام، العضو القيادي في مجلس أعيان تنظيم «أنصار الإسلام» الموالي لـ«القاعدة»، كما خسر التنظيم القيادي مختار بلمختار، مؤسس «كتيبة الصحراء»، والذي يرجح مقتله في ليبيا قبل فترة من ذلك، وكان يتمتع بعلاقات ونفوذ وسط قبائل شمال مالي. كما قتل الجيش الجزائري سرياح أحمد، المدعو أبو العباس، والذي كان مسؤولاً عن الجماعة الإرهابية التي تنشط على محور عين الدفلى وتيسمسيلت والمدية، غربي الجزائر. وأشار غالي إلى أن «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بات يواجه أيضاً في شمال مالي والنيجر وعموم منطقة الساحل، منافسة دامية مع تنظيم داعش للسيطرة على النشاط الإجرامي في المنطقة التي تشهد مواجهات بينهما».

> العنابي قد يعمد لإظهار وجوده عبر تنشيط مجموعات إرهابية
>
> خسر التنظيم في الفترة الأخيرة عدداً من أبرز قياداته

شهدت الجزائر بعد تعيين دروكدال عام 2007 سلسلة تفجيرات (فرانس برس)

شرق غرب

هونغ كونغ: اعتقال الناشط جوشوا ونغ

اعتقل الناشط البارز المؤيد للديمقراطية في هونغ كونغ، جوشوا ونغ، مع الناشطتين إيفان لام وأغنيس تشاو، بعد أن أقروا بالذنب في تهم تتعلق بتنظيم المتظاهرين وتحريضهم على الانضمام إلى احتجاج غير مصرح به خارج مقر الشرطة في يونيو/حزيران الماضي. وتم وضع الثلاثة قيد الحبس الاحتياطي، ومن المتوقع أن يصدر حكم بحقهم في 2 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

(أسوشييتد برس)

إصابة 11 باكستانيا بقصف هندي في كشمير

أعلن الجيش الباكستاني أمس الإثنين، إصابة 11 مدنياً على الأقل من بينهم ستة نساء وأربعة أطفال، في قصف هندي استهدف خط السيطرة في كشمير. وذكر الجناح الإعلامي للجيش الباكستاني، في بيان، أن الجيش الهندي لجأ إلى انتهاك وقف إطلاق النار بدون استفزاز في قطاع خويراتا على طول خط السيطرة، مستهدفا السكان المدنيين خلال حفل زفاف في قرية جبجوت.

(قنا)

الصين سترد على زيارة مسؤول أميركي لتايوان

قالت وزارة الخارجية الصينية أمس الاثنين، إن بكين سترد على ما تردد عن زيارة غير معلنة لأميرال بحري أميركي يشرف على المخابرات العسكرية الأميركية في منطقة آسيا، لتايوان الأحد. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية تشاو ليجيان (الصورة)، إنّ الصين «تعارض بشدة» أيا من أشكال التبادل بين مسؤولي الولايات المتحدة وتايوان أو إقامة علاقات عسكرية بينهما. وأضاف: «وفقاً لتطور الموقف، سيقدم الجانب الصيني الرد المشروع واللازم».

(رويترز)

أفغانستان: قتلى من عناصر الأمن

أعلن مسؤولون أفغان أمس الاثنين، أن ستة عناصر على الأقل من أفراد قوات الأمن قتلوا وأصيب 12 آخرون في هجومين منفصلين لحركة «طالبان» في إقليمي بغلان ونيمروز مساء الأحد. ونقلت شبكة «تولو» الأفغانية، عن مصادر في إقليم بغلان شمال البلاد قولها: «إن طالبان هاجمت قافلة للقوات الحكومية في الإقليم ما أدى لمقتل ثلاثة جنود وإصابة ستة آخرين». وفي حادث منفصل، قتل ثلاثة من رجال الشرطة وأصيب ستة آخرون في هجوم لـ«طالبان» على موقع أمني في منطقة تشاخانسور بإقليم نمروز جنوبي البلاد.

(قنا)

فرنسا تبدأ محاكمة ساركوزي

بدأت في فرنسا أمس الاثنين، محاكمة الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي (الصورة)، إلى جانب محاميه تيبري إيتروزغ والقاضي المتقاعد جيلبير أزيبير، في قضية فساد مسماة «قضية التنصت». وهذه هي المرة الأولى في تاريخ فرنسا في فترة ما بعد الحرب التي يحاكم فيها رئيس على خلفية فساد. وقضية «التنصت» منبثقة في الأصل من ملف قضائي آخر يهدد ساركوزي هو الشبهات بحصوله على تمويل لبي لحملته الرئاسية عام 2007. ومن المتوقع أن تستمر المحاكمة حتى 10 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

(فرانس برس)

محاصصة جغرافية

انتقد برلمانيون ليبيون توجهات ملتقى الحوار. وقال النائب عبد النبي عبد المولى، لـ«العربي الجديد»، إن عدداً من النواب سيطلبون من مجلس النواب تحديد موقفه من منطق المحاصصة الجغرافية الذي تقيم البعثة الأممية عليه حلولها، وتشدد على ضرورة اضطلاع البرلمان بدوره.

إضاءة

عقبات أمام إعادة تشكيل السلطة في السودان

عقبات عدة تقف بوجه إعادة تشكيل السلطة في السودان عقب دخول «الجبهة الثورية» إلى هياكلها بموجب اتفاق السلام الموقع أخيراً

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تواجه عملية إعادة تشكيل هياكل السلطة الانتقالية في السودان جملة من العقبات والمصاعب. فقد تشكلت السلطة الانتقالية خلال العام الماضي، بموجب شراكة بين العسكر والمدنيين عقب الإطاحة بنظام الرئيس المعزول عمر البشير، في إبريل/ نيسان من العام الماضي، لكنّ شريكاً ثالثاً في طريقه للدخول العملي في السلطة، هو «الجبهة الثورية»، المكونة من حركات مسلحة وأحزاب مدنية، بعدما وقعت اتفاق السلام مع الحكومة، ويموجب الاتفاق الذي وُقّع في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والذي أصبح جزءاً من الوثيقة الدستورية، يفترض إضافة 3 أعضاء لمجلس السيادة الانتقالي يمثلون «الجبهة الثورية»، و5 وزارات بمجلس الوزراء و75 مقعداً في المجلس الانتقالي، إضافة لتمثيل آخر للجبهة في المفوضيات المستقلة التي ستتشا بموجب الدستور. غير أنّ تلك الإضافات والرغبة في إجراء تغيير شامل، دفعت تحالف «الحرية والتغيير» الحاكم للتفكير في حلّ كل من مجلسي السيادة والوزراء، وإعادة تشكيلهما، لا سيما مع حالة انسداد الأفق والإخفاق الحكومي في التعاطي مع المشكلات اليومية، خصوصاً الاقتصادية والمعيشية. وتصطدم تلك الرغبة نفسها بوجود خلافات عميقة داخل مكونات التحالف الحاكم، ربما أخرت تنفيذ الفكرة أو ألغتها تماماً، إذ من الواضح عدم قدرة تلك المكونات على التوافق على شخصيات جديدة. ولا تقتصر الخلافات على تحالف «الحرية والتغيير» وحده، فحتى «الجبهة الثورية» تعرف تباينات مكتومة حول التمثيل في مجلس السيادة. فبعد أن كانت التكهنات تشير إلى تبوّء كل من رئيس «الحركة الشعبية - قطاع الشمال»، مالك عقار، ورئيس حركة «تحرير السودان» مني أركو مناوي، المقعدين في المجلس، مع شخصية ثالثة من شرق السودان، قاد انقسام «الجبهة» لكتلتين إلى تأجيل الاتفاق على الأسماء حتى الآن.

في السياق، قال المتحدث الرسمي باسم مجلس السيادة الانتقالي محمد الفكي سليمان، لـ«العربي الجديد»، إن كل المؤشرات الخاصة بمجلس السيادة تشير إلى أنّ المتاح الآن بشأن هيكليته هو إضافة 3 أعضاء تسميهم «الجبهة الثورية». وأشار إلى أنّ الوثيقة الدستورية وتعديلها الجديد تعطي كل مكوّن من مكونات «الحرية والتغيير» حقّ طلب إعفاء العضو في مجلس السيادة الذي رشحه. لكن مصدراً آخر في «الحرية والتغيير»، فضّل عدم ذكر اسمه، استبعد في حديث مع «العربي الجديد»، تقديم أي مكون طلباً لإعفاء ممثله، اعتقاداً منه أن عملية الترشيح لعضوية مجلس السيادة قبل أكثر من عام تمت بعد مخاض عسير، وفي ظل خلافات كبيرة، مشيراً إلى إمكانية انفجارها مرة أخرى حال بدأ التفكير في شخصيات جديدة.

أما في ما يتعلق بمجلس الوزراء، فالتوجه العام هو إجراء تغيير جذري على مستوى كل الوزارات، وخصوصاً أن سبع حقائب، أهمها الخارجية والمالية والزراعة، خالية. وسيهدف التغيير الجذري أولاً لاستيعاب 5 وزراء يمثلون «الجبهة الثورية»، وكذلك تحسين الأداء الحكومي. بيد أن ذلك التغيير يصطدم هو الآخر بعقبة الخلافات، سواء داخل «الحرية والتغيير» أو «الجبهة الثورية».

على صعيد المجلس التشريعي، فقد تم الاتفاق بين الشركاء الثلاثة، المكون العسكري و«الحرية والتغيير» و«الجبهة الثورية»، على تأجيل تشكيله حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وجاء ذلك التأجيل لأكثر من سبب؛ الأول، الاعتراض القوي من لجان المقاومة السودانية (الجسم الثوري الرئيس الذي يحرّك الشارع)، على طريقة تشكيله، فضلاً عن مطالبتها بنسبة لا تقل عن 30 في المائة من عضويته. أما السبب الثاني، فهو يندرج ضمن الخلافات حول التمثيل في المجلس، فحزب «الأمة» القومي وحده، على سبيل المثال، طالب بمنحه 65 مقعداً من جملة 165 مقعداً مخصصة لـ«الحرية والتغيير».

جسم رابع أضيف لمجلس السيادة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، استحدثته التعديلات الجديدة في الوثيقة الدستورية، وهو مجلس شركاء الحكم، ويضم في عضويته المكون العسكري و«الحرية والتغيير» و«الجبهة الثورية». وقد برزت مقترحات بتشكيله بواقع 5 أعضاء للعسكر و6 لـ«الجبهة الثورية» و12 لـ«الحرية والتغيير». لكن هذا الجسم يثير القلق، خصوصاً داخل مكونات «الحرية والتغيير»، لأنه غير واضح المهام والصلاحيات، ويعتقد على نطاق واسع أنه سيكون وحده بمثابة حكومة، فضلاً عن التخوفات من سيطرة العسكر عليه. وكشف القيادي في تحالف «الحرية والتغيير» حيدر الصافي شبو، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن اجتماع للتحالف اليوم، الثلاثاء، لحسم الموضوعات كافة المتعلقة بإعادة تشكيل مجلسي السيادة والوزراء.

بات «الجبهة الثورية» الضلع الثالث في الحكم بعد اتفاق السلام (محمود حجاج/الأناضول)

تحليل

تداعيات كاراباخ على شرق المتوسط

تثير المعركة الأخيرة بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم كاراباخ، والدعم التركي لباكو، تساؤلات حول تأثيرها على أزمة شرق المتوسط

إسطنبول ـ **جابر عمر**

أثارت مجريات المواجهات العسكرية الأخيرة التي اندلعت في إقليم ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا في أواخر شهر سبتمبر/أيلول الماضي، واستمرت شهراً ونيّف، تساؤلات حول ما إذا كانت ستلقي بظلالها على أزمة شرق المتوسط، خصوصاً بعدما لعبت أنقرة دوراً مؤثراً في المعارك، والتي انتهت بقبول يريفان بشروط باكو. أما أزمة شرق المتوسط فتدور حول حقوق التنقيب عن الغاز في مياهه، وذلك بين تركيا واليونان، فيما تقف دول أوروبية وإقليمية إلى جانب أثينا. ووقفت تركيا إلى جانب أذربيجان في جولة التصعيد العسكري الجديدة بينها وبين أرمينيا، حول الإقليم المتنازع عليه جنوب القوقاز، وذلك لاعتبارات عدة، منها ما يرتبط بالبعد القومي والعرقي، حيث يُنظر في تركيا إلى الشعب الأذري على أنه شعب شقيق، وتسود مقولة «شعب واحد في دولتين». كما تترابط المصالح الاقتصادية بين البلدين، وخصوصاً في مجال الطاقة. ووجهت تركيا، عبر دعمها العسكري النوعي المقدم لأذربيجان، رسائل قوية إلى اليونان، والدول الداعمة لها، خصوصاً في ما يرتبط بالتطورات الأخيرة في ملف شرق المتوسط، والتي وصلت إلى مرحلة الإعلانات المتبادلة بين الأطراف المختلفة، عن إرسال سفن للتنقيب عن الغاز، ترافقها قطع حربية وطائرات، مع إجراء تدريبات عسكرية.

ويسود اعتقاد اليوم بأن منطقة شرق المتوسط في مرحلة تحتمل خيارين، وهي تنتظر السياسات الأميركية الجديدة التي ستعتمدها إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن فور تنصيبه الأخير في شهر يناير/كانون الثاني المقبل. ويقوم هذان الخياران على الدفع إما باتجاه الحوار أو التصعيد. ويدفع الخيار الأول الأطراف المتصارعة للتوافق وإيجاد الحلول، وهو ما تعلن الأطراف جميعها استعدادها له، سواء من قبل تركيا أو دول الاتحاد الأوروبي، مبدية رغبتها في التوافق. أما الخيار الثاني، فهو مزيد من التصعيد، قد يدفع بسباق تسلح جديد، لتقوية يد اليونان في وجه تركيا، التي وجدت بدورها في معركة كاراباخ فرصة لاستعراض العضلات. ويأتي ذلك على الرغم من أن أنقرة واثينا منضويتان في حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، وهو ما يدفع إلى اعتماد مزيد من الهدوء، لمنع انزلاق الأوضاع إلى المزيد من التدهور. كما أن الدور الروسي أيضاً قد يظهر كوسيط في الملف، وربما أن الدول المتشاطئة في المنطقة تعمل على بلورة مزيد من التوافقات وحماية مصالحها، ومنها توافقات قد تحصل بين تركيا وإسرائيل.

وحول انعكاسات معركة ناغورنو كاراباخ على ملف شرق المتوسط، أعرب أستاذ العلاقات الدولية التركي سمير صالحة، لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن «ما جرى في كاراباخ سيكون له حتماً الكثير من الارتدادات على العديد من التوازنات الإقليمية، وتحديداً في منطقة شرق المتوسط»، وأوضح الباحث التركي أنه «بالنسبة لتركيا، فإن معركة كاراباخ وموقفها الصريح والواضح إلى جانب أذربيجان قبل انطلاق المعارك، والتنسيق العسكري بين أنقرة وباكو لاحقاً، والدعم بالسلاح النوعي، والطائرات المسيرة تحديداً، كلّها عوامل عزّزت ورفعت من مستوى الدور التركي في الملف». كما شدّد على أن «التنسيق التركي - الروسي كان ذا أهمية، حيث تمّ بحث الملف بين موسكو وأنقرة أكثر مما تمّ بحثه مع مجموعة مينسك (فرنسا وروسيا والولايات المتحدة)». وباعتقاده، فإن «موسكو ربما قرّرت أن تكون أنقرة شريكتها في الملف لأسباب عديدة، من بينها التباعد في ملفات كثيرة بين أنقرة والعواصم الغربية والأوروبية». وبرأي صالحة، فإن «التنسيق ونتائج المعركة والتنسيق الروسي - التركي، كلّها عوامل ستنعكس على ملفات شرق المتوسط، وربما تدخل روسيا على أكثر من خطّ وسيناريو». وتساءل حول «ما إذا كانت موسكو ستدخل مثلاً على خطّ الوساطة بين تل أبيب وأنقرة، خصوصاً أن تل أبيب قالت أكثر من مرة أنها تبحث عن تموضع براغماتي في المنطقة، وأنها مستعدة للتباحث مع الدول المتشاطئة».

وحول الموقف اليوناني، لفت إلى أن «اليونان مثلها مثل غيرها من الدول المعنية، ستحاول الخروج باستنتاجات من تطورات كاراباخ، خصوصاً أنها راهنت على الجانب الأرميني، وشاركت مثل فرنسا في دعم يريفان». كما ذهب إلى احتمالية حصول سباق للتسلح شرق المتوسط لتسليح اليونان من قبل الدول الداعمة لها، وشدّد على أن «الأطراف المعنية في الملف، وخصوصاً الجانب الأوروبي، سيكون أمامهم خياران: إما مراجعة سياستها حيال أنقرة، أو الذهاب بمنحى تصعيدي شرق المتوسط، يزيد من حجم الدعم العسكري لليونان».

> تنتظر أزمة شرق المتوسط السياسات التي ستعتمدها إدارة بايدن

الغلاف

تظهر التعيينات المنتظر أن يعلن عنها الرئيس المنتخب جو بايدن، اليوم، مدى النفوذ الذي سيتمتع به المسؤولون الذين عملوا مع الرئيس الأسبق باراك أوباما، والتوجه لإطاحة سياسات دونالد ترامب

إدارة بايدن: ظل أوباما

تعيينات تمهّد لإطاحة السياسة الخارجية لترامب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لا يريد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن تضييع مزيد من الوقت، في انتظار توقف الرئيس الخاسر دونالد ترامب عن العناد ومساعيه لإحباط نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. فبعد 20 يوماً على انتهاء العملية الانتخابية، يبدأ بايدن توزيع فريق عمله داخل إدارته العتيدة، وفقاً لما ذكر مستشاره رون كلاين لشبكة «أبه بي سي»، أول من أمس الأحد. وقال رون «سترون الثلاثاء المقبل أول التعيينات في إدارة الرئيس المنتخب»، وإذا كان من عنوان أساسي للتعيينات المرتقبة، اليوم الثلاثاء، في الإدارة الجديدة، فهو «منح السياسات الأوبامية فرصة جديدة». في الواقع، لا يشكّل الأمر مفاجأة لأحد، فبايدن أحاط نفسه طوال الحملة الانتخابية بفريق الرئيس الأسبق باراك أوباما، خصوصاً الصقور الذين مُنحت مساحات واسعة لهم في ولايتيه (2009 ـ 2017) في مختلف الملفات الخارجية والداخلية، من الشرق الأوسط إلى الرعاية الصحية. ولا يُمكن في هذا الإطار، نسيان الجولات الأخيرة لأوباما دعماً لبايدن في الحملة الانتخابية لرئاسيات 3 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، خصوصاً في الأسابيع الفاصلة والولايات الحاسمة، تحديداً في بنسلفانيا، حيث ركّحت أكبر مدنها، فيلادلفيا، الكفة للرئيس المنتخب، على حساب الرئيس الخاسر، دونالد ترامب. ويكفي النظر إلى لائحة التعيينات، التي ستبدأ في الصدور تباعاً من اليوم، لإدراك حجم سيطرة أوباما على العهد الأميركي الجديد، خصوصاً مع بروز الثلاثي أنطوني بلينكن، وجايك سالفيان، وليندا توماس ـ غرينفيلد. وتُثير التعيينات الجديدة التساؤلات حول مدى نفوذ أوباما في الإدارة المقبلة من جهة، وحول الحديث العابر لبايدن في الصيف الماضي عن كونه «رئيساً انتقالياً» من جهة ثانية. وهو ما يعزز الفرضية القائلة بتعبيد الطريق لنائبة بايدن، كامالا هاريس، لرئاسيات 2024، وقطع الطريق على احتمال عودة ترامب.

في السياق، يبدو بايدن عازماً على تغيير مسار السياسات الأميركية، خصوصاً في الخارج، بعد 4 سنوات من عهد ترامب الذي رفع شعار «أميركا أولاً». من وجهة نظر بايدن، إن هذا الشعار دفع الولايات المتحدة إلى الانعزال عن العالم، خصوصاً بفعل انسحاب ترامب من اتفاقيات عالمية عدة، واعتماده استراتيجية متعنّتة في ملفات عدة. عليه، ينوي بايدن إعادة العمل باتفاق باريس للمناخ، الذي انسحب منه ترامب أخيراً، بعد 5 سنوات من إقراره، معللاً ذلك بأنه «لم يكن مصمماً لإنقاذ البيئة، بل لقتل الاقتصاد الأميركي». يرغب بايدن أيضاً في العودة إلى منظمة «الصحة العالمية»، التي انسحب منها ترامب في العام الحالي لأنها «تأخرت في التحرك للتصدي لفيروس كورونا». كما يسعى الرئيس المنتخب إلى إنعاش الاتفاق النووي مع إيران، الذي انسحب منه ترامب عام 2018، واصفاً إياه بأنه «كارثي». مع العلم أن الاتفاق الموقّع عام 2015، يُعتبر من أهم «إنجازات أوباما الخارجية».

براغماتياً، يبلنكن تُنبئ بالكثير، فعلى الرغم من إصراره على تصنيف نفسه «يسارياً» وبأنه هاوي كرة قدم وعازف غيتار ماهر يعشق فرقة «البيتلز» البريطانية، التي ألّفت عشرات الأغاني الرافضة للحروب، إلا أنه ابّد فكرة التدخل الأميركي العسكري في ليبيا، وأيضاً في سورية، كما دعم الغارات الأميركية التي أمر بها ترامب في سورية. وبلينكن يتحدّث الفرنسية بطلاقة، وهو محاور شخصية جدلية، بل يُصنّف بأنه «ليس أيديولوجياً»، بالمعنى التقليدي لتصنيفات الأيديولوجيات. ويرى أن تجربته كحفيد لجدّ بولندي يهودي نجا من معتقل أوشفيتز النازي، أيام الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)، هي من أبرز المحفزات لتكوين مسار سياسي، ينتهج «التعددية» في إدارة مختلف الملفات. يشبه بلينكن أوباما بعض الشيء في منطق «التعددية»، لأن الرئيس الأسبق، المولود من أب كيني وأم أميركية من أصول إنكليزية، شرح مراراً تأثير انتماء والديه إلى عرقين مختلفين، وانعكاسها على شخصيته، ونموّه الحقوقي والسياسي. بلينكن ليس جديداً في البيت الأبيض، بل بدأ عمله هناك كاتباً لخطابات الرئيس الأسبق بيل كلينتون بين عامي 1994 و1998، ثم تحوّل إلى مجلس الأمن القومي، ثم كبير موظفي لجنة الشؤون الخارجية الأميركية، حيث تعرّف على بايدن، وانضمّ إلى فريقه لرئاسيات 2008. عمل مستشاراً لأوباما وبايدن في الشؤون الخارجية، تحديداً في شأن إيران وأفغانستان وباكستان. بعدها شغل منصب نائب وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، بين عامي 2015 و2017، وكان نائباً لمستشارة الأمن القومي (سوزان رايس) بين عامي 2013 و2015 في عهد أوباما. وقيل إنه الوحيد الذي حضر كل الاجتماعات في البيت الأبيض برئاسة أوباما في الولايتين الرئاسيتين. حتى أنه وصف قرار أوباما باغتيال زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن، في 2 مايو/أيار 2011 بأنه «أشجع قرار لقائد عرفته في حياتي».

لم يغب بلينكن عن أي اجتماع برئاسة أوباما في البيت الأبيض لـ8 سنوات (فرانس برس)

سالفيان كان من الفريق الأميركي المفاوض مع الإيرانيين

توماس ـ غرينفيلد من أنصار التعامل مع الشركاء الأفارقة

مرشّحو وزارة الخزانة

من المقرر أن تتجه الأنظار بعد التعيينات المرتقبة اليوم، الثلاثاء، لإدارة الرئيس المنتخب جو بايدن، إلى وزارة الخزانة، لاختيار خلف لستيفن منوتشين. وضمت القائمة المختصرة رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (المصرف المركزي الأميركي) السابقة جانيت يلين (الصورة)، والمسؤولة بالمجلس لايل برينارد، والمسؤولة السابقة بالمجلس أيضاً سارة بلوم راسكين، بالإضافة إلى رئيس الاحتياطي الاتحادي في أتلانتا جورجيا، رافايل بوستيك.

بلينكن، يبرز اسم صديقه جايك سالفيان، مرشحاً لمنصب مستشار الأمن القومي، بعد سنوات من عمله مساعداً لبايدن، ولوزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون. سالفيان لم يأتِ من عدم، فقد ارتبط اسمه بالمفاوضات الأميركية مع إيران في مرحلة الاتفاق النووي. ففي نوفمبر 2013، ذكرت وكالة «أسوشييتد برس»، أن أعضاء في إدارة أوباما تواصلوا مع مسؤولين إيرانيين للبحث حول إمكانية التوصل إلى اتفاق نووي. وذكرت الوكالة آن نائب وزير الخارجية (في حينه) ويليام بيرنز، ومستشار البيت الأبيض للملف الإيراني (في حينه)، بانيت تالوار، وسالفيان عقدوا مباحثات سرية مع نظرائهم الإيرانيين، 5 مرات على الأقل، في سلطنة عُمان، وهي اللقاءات التي أفضت إلى التمهيد للاتفاق النووي، الموقع عام 2015. مع العلم أن سالفيان حضر اللقاءات الثنائية الأميركية ـ الإيرانية، في جنيف السويسرية، كعضو في الوفد الأميركي.

لكن سالفيان بدا حذراً في الفترة الأخيرة، حيال العودة الأميركية للاتفاق النووي، مشدّداً في حديث صحافي على أن «بايدن سيقدم لحلفاء الولايات المتحدة، الدعم اللازم للتفاوض على تفاهم إقليمي واسع مع إيران». وتماشى هذه الفكرة مع مقال كتبه لبلينكن، وسبق أن ارتاد مدرسة في باريس، حيث كان زوج والدته يمارس مهنة المحاماة. وتعيين بلينكن الذي سيتطلب موافقة مجلس الشيوخ، قد يساهم في طمأنة حلفاء الولايات المتحدة الذين تعرضوا للتهميش أو حتى للإهانة في ظل حكم ترامب. وكتب رئيس مجلس العلاقات الخارجية (مركز أبحاث)، ريتشارد هاس، على «تويتر»، أن «بلينكن سيكون وزير خارجية قوياً للولايات المتحدة، فإلى جانب خبرته الواسعة في السياسة الخارجية، فهو «على علاقة جيدة بالرئيس، ما سيتيح له إيصال الحقيقة للسلطة». وليس بعيداً عن لبق ومن مؤيدي أوروبا، وسبق أن ارتاد مدرسة في باريس، حيث كان زوج والدته يمارس مهنة المحاماة. وتعيين بلينكن الذي سيتطلب موافقة مجلس الشيوخ، قد يساهم في طمأنة حلفاء الولايات المتحدة الذين تعرضوا للتهميش أو حتى للإهانة في ظل حكم ترامب. وكتب رئيس مجلس العلاقات الخارجية (مركز أبحاث)، ريتشارد هاس، على «تويتر»، أن «بلينكن سيكون وزير خارجية قوياً للولايات المتحدة، فإلى جانب خبرته الواسعة في السياسة الخارجية، فهو «على علاقة جيدة بالرئيس، ما سيتيح له إيصال الحقيقة للسلطة». وليس بعيداً عن

أولويات كورونا والاقتصاد

شدّد الرئيس المنتخب جو بايدن مراراً على أن أولويته تبقى احتواء تفشي فيروس كورونا، من أجل تغيير المسار السلبي للاقتصاد. وتعهد بأنه سيطلب من الطبيب أنطوني فاوتشي، كبير خبراء الأمراض المعدية في الولايات المتحدة، الذي تصادم مع الرئيس دونالد ترامب، البقاء في منصبه. وخلال الحملة الانتخابية، كان بايدن يحيل الإفادات المتعلقة بالوباء لكبير الجراحين السابق فيفيك مورثي، المتوقع كذلك أن يؤدي دوراً في الإدارة.

بايدن في سبتمبر/أيلول الماضي ونشرته صحيفة «سي أن أن»، ومفاده أنه «لا يُشكّك في حقيقة التحدّيات التي يفرضها النظام في إيران على المصالح الأمنية للولايات المتحدة، وأصدقائها وشركائها وشعب إيران نفسه». وأكد التزامه «بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، والعمل مع حلفاء الولايات المتحدة على تعزيز وتوسيع بنود الاتفاق النووي، مع معالجة القضايا الأخرى ذات الأهمية». ويشمل ذلك، وفقاً لمقال بايدن «العمل الجادّ للإفراج عن الأميركيين المعتقلين ظلماً واستدعاء النظام لانتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان»، مع مواصلة «التصدّي لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار ودعمها للإرهاب وبرنامج الصواريخ الباليستية». وختم «ستعود الولايات المتحدة للمسار الدبلوماسي والاتفاق النووي إذا عادت إيران إلى الامتثال الصارم للاتفاق». وتُظهر شخصية سالفيان حرصه على «التفاصيل»، فقد عمل على تجهيز باراك أوباما وهيلاري كلينتون للمناظرات الرئاسية، وكان أول من نصح كلينتون بتخصيص وقت أطول في ولايات الغرب الأوسط الأميركي المتأرجحة، في الانتخابات الرئاسية لعام 2016، وهي الولايات التي كسبها ترامب. كما برز اسمه في تسريبات «ويكيليكس» للبريد الإلكتروني العائد لكلينتون، خصوصاً انتقاده خطة الطاقة النظيفة للمرشح في تمهيديات الحزب الديمقراطي لانتخابات عينها، مارتن أومالي. وبعد هزيمة كلينتون أمام ترامب، أكد سالفيان أنه «شعر بمسؤوليته عن هزيمتها».

ولخلق التناغم المطلوب في السياسة الخارجية الأميركية، يتجه بايدن إلى تعيين مساعدة وزير الخارجية لشؤون أفريقيا بين عامي 2013 و2017، ليندا توماس ـ غرينفيلد، مندوبة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، خلفاً لكيلي كرافت. ووفقاً لموقع «أكسيوس»، فإن بايدن يرى أن ترقية «امرأة من أصول أفريقية ودبلوماسية محترمة إلى هذا المنصب، ستساعد في استعادة الروح المعنوية». ويُنظر إلى الدبلوماسية الأميركية المرشحة للمنصب بكونها من أكثر الشخصيات خبرة في العمل الدبلوماسي، فشغلت منصب مساعدة وزيري الخارجية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة، أرثور ديوي وإيلين سوربري بين عامي 2004 و2006، وسفيرة أميركا في ليبيريا، ومساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية بين عامي 2013 و2017، ثم أقيلت في بداية عهد ترامب، في سياق حملة «تطهير البيت الأبيض من موظفي أوباما». وبعد أن وصف الرئيس الخاسر دولاً أفريقية يأتي منها المهاجرون إلى الولايات المتحدة، بـ«الحثالة»، وجّهت توماس ـ غرينفيلد مع 77 سفيراً أميركياً سابقاً، رسالة إلى ترامب جاء فيها أن «الولايات المتحدة أكثر أمناً وصحة ورخاءً، وأكثر استعداداً لحل المشاكل التي تواجه الإنسانية، عندما تعمل مع الشركاء الأفارقة وتستمع إليهم وتتعلم منهم».

وعلى الرغم من أن باكورة التعيينات تشي بمسار جديد لبايدن، إلا أنه حدّد أيضاً أولويات الإدارة المقبلة. مع بلينكن سيكون هناك مسار يُحيي فكرة «تعددية القرار العالمي»، ولكن تحت قيادة أميركية، وفقاً لقول بايدن بالذات إنه سيعقد قمة لدعم الديمقراطيات في العالم في واشنطن، بمجرد بدء عهده في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وسيسمح وجود بلينكن في إعادة رسم خريطة طريق جديدة مع الاتحاد الأوروبي ومع حلف شمال الأطلسي، بعد سنوات صدامية مع ترامب، تحديداً في ملفي التجارة مع الأوروبيين، والنفقات الدفاعية مع الشركاء الأطلسيين.

أما مع سالفيان، فإن تعيينه في أرفع منصب أمني أميركي، يجعل من بايدن أكثر قبولاً لمنطق «الضغط الناعم» على الإيرانيين في الملف النووي، وانعكاسه على العراق، الذي آيَد الرئيس المنتخب في وقت سابق تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم: كردية، سنية، شيعية. وبالنسبة إلى توماس ـ غرينفيلد، فيُمكن تنصيف تعيينها بـ«محاولة أميركا التصالح مع العالم إنسانياً». تحديداً لجهة اعتماد مقاربات مغايرة في العلاقة مع اتفاق باريس للمناخ، والعودة لمنظمة «الصحة العالمية»، وتغيير المسار السلبي لإدارة ترامب تجاه المهاجرين واللاجئين.

لكن، على الرغم من كل ذلك، يبقى أمام فريق بايدن ملفات عدة، أبرزها مصير «صفقة القرن» (خطة الإصلاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية)، واتفاقات التطبيع بين دول عربية وإسرائيل. مع العلم أن بايدن نفسه من أبرز المؤيدين لإسرائيل، لكنه قد يعود إلى اعتماد حل الدولتين، وفق ما ذكر العديد من المراقبين. وفي وقت تبدو العلاقة مع روسيا مرجّحة لمزيد من التوتر، إلا أن علاقة إدارة بايدن مع الصين قد تكون مشابهة لإدارة ترامب، لجهة الحدّ من الاعتماد الأميركي على استيراد السلع الصينية، والتنافس مع الصين في القطاعات الإستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس من شبكات الاتصالات. ومن المرجح أيضاً أن يبقي بايدن جزءاً أساسياً من الحرب التجارية التي بدأها ترامب، وهي التعريفات التي تشمل ما يقرب من ثلاثة أرباع كل ما تبيعه الصين للولايات المتحدة.

مساعي الرئيس الخاسر «إحراج وطني» للجمهوريين

تتوالى انتكاسات الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، بالنسبة إلى المسار القانوني الذي يسلكه للانقلاب على نتائج الانتخابات، فيما يزداد السخط الجمهوري منه

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تتراجع جهود الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، دونالد ترامب، لإبطال فوز منافسه جو بايدن، إلى المشهد الخلفي، بعدما باءت جميع محاولاته لذلك، بالفشل حتى الآن، حتى أضحت بمثابة «الإحراج الوطني»، بالنسبة إلى عدد متنامٍ من الجمهوريين. على الرغم من ذلك، يُواصل الرئيس الأميركي الخاسر مساعيه البائسة للانقلاب على نتائج الانتخابات، فيما يسود التخبط داخل فريقه القانوني، الذي يُعدّ الحاكم السابق لنيويورك رودي جولياني، أحد أبرز وجوهه. كذلك تتواصل الدعوات الجمهورية، والمتزايدة، لترامب، لإنهاء حربه لتقويض الديمقراطية الأميركية، عبر محاولة نزع الشرعية عن انتخابات الرئاسة الأخيرة.

في غضون ذلك، بدأت ولايتا ميشيغن وبنسلفانيا إجراءات التصديق على نتائج الانتخابات التي جرت فيهما، والتي أظهرت فوز بايدن وحصوله على أصوات المجمع الانتخابي التي تمنحها، وعددها 36. وكان المسؤولون في إحدى المقاطعات في ميشيغن، قد لاحظوا وجود مخالفات ربما أثّرت ببضع مئات من الأصوات (فاز بايدن بفارق 150 ألف صوت)، وهو ما جعل حملة ترامب تقول إن ذلك يشير إلى تزوير واسع النطاق. وقبل التصديق على النتائج في ميشيغن، كتبت رونا مكدانيل، رئيسة اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري، ولورا كوكس مسؤولة الحزب في الولاية، رسالة تحثّ مجلسها المعنيّ بالانتخابات على إجراء تدقيق قبل التصديق. وأمس الاثنين، كان أيضاً الموعد النهائي للمقاطعات في ولاية بنسلفانيا، لتقديم تقاريرها المعتمدة إلى سكرتيرة الولاية كاثي بوكفار، المنتمية إلى الحزب الديمقراطي، التي من المرجح أن تصدق على النتائج نيابة عن الولاية في غضون أيام. وفاز بايدن في بنسلفانيا بأكثر من 80 ألف صوت.

ومُنيت محاولة ترامب لتأجيل التصديق على النتائج في ولايات عدة، بالفشل، كان آخرها أول من أمس السبت، عندما رفض قاضٍ اتحادي في بنسلفانيا دعوى قضائية لحملة الرئيس الخاسر، قائلاً إنه ليس من سلطة المحكمة انتهاك الدستور.

كذلك قدمت حملة ترامب التماساً لإعادة فرز الأصوات مرة أخرى في ولاية جورجيا، التي صدّقت يوم الجمعة الماضي على النتائج، والتي أظهرت فوز بايدن بفارق ضئيل في تلك الولاية، وهي معقل جمهوري قديم في الانتخابات الرئاسية.

وبينما يواصل معظم الجمهوريين دعم جهود ترامب علناً أو التزام الصمت، تناشده مجموعة يزداد عددها الإقرار بهزيمته في الانتخابات والمساعدة في نقل السلطة إلى إدارة جو بايدن. وكتبت السيناتورة الجمهورية ليزا موركوفسكي على موقع «تويتر»، أول من أمس الأحد، أنه «حان الوقت لبدء عملية الانتقال الكاملة والرسمية»، مشيرة إلى أن المحاكم وجدت، حتى الآن، أن مطالب ترامب القانونية لا جدوى منها، وأن حملة الضغط على مشرعي الولاية «ليست فقط غير مسبوقة، ولكنها لا تتسق مع عمليتنا الديمقراطية».

وفي دليل على تنامي الأصوات المطالبة بالاعتراف بالخسارة، وصف الحاكم السابق لولاية نيوجرسي، كريس كريستي، الذي كان مساعد ترامب في المناظرات، أداء الفريق القانوني للرئيس الخاسر بـ«الإحراج الوطني». وأضاف كريستي في مقابلة عبر شبكة «أي بي سي»، أن على ترامب التخلي عن استراتيجيته (لإطاحة نتائج الانتخابات)، معتبراً أنه «ليس بإمكاننا المضي في التصرف بأن شيئاً حصل (التزوير)، بينما هو لم يحدث. إن للانتخابات نتائج». كذلك دعا السيناتور الجمهوري باتريك تومي عن ولاية بنسلفانيا، ترامب، للاعتراف بخسارته السلطة، معتبراً أن الرئيس الخاسر «استنفد كل الوسائل القانونية المتاحة». ورأى السيناتور الجمهوري عن ولاية داكوتا الشمالية، كيفن كرامر، أنه «حان الوقت لبدء إجراءات انتقال السلطة».

محامية هدّدت بتفجير ولاية جورجيا بـ«دعوى إنجيلية»

وفي آخر محاولاتها، تسعى حملة ترامب لاستغلال إعادة فرز الأصوات في ولاية ويسكونسن، لإبطال عشرات الآف الأصوات في الولاية، ملقية بذلك بالشكوك في أصوات أقليات من المجتمع الأميركية، ولا سيما في مقاطعتي داين وميلوكي، اللتين تميلان إلى الديمقراطيين. ويُجادل فريق ترامب بأن مجموعات كبيرة من الأصوات كان يجب رفضها من الأساس، ولا سيما أصوات الغائبين قبل موعد الانتخاب الرسمي في 3 نوفمبر. لكن هذه المحاولات رفضها حتى الآن مجلسا المقاطعتين. وحول ذلك، أبدت مجموعات حقوق مدنية خشيتها من أن تؤثر محاولات ترامب في أصوات السود في ويسكونسن، ولا سيما أن بايدن كان قد فاز في ميشيغن وويسكونسن وجورجيا وبنسلفانيا، خصوصاً بفضل أصوات هذه الشريحة من الأميركيين.

إلى ذلك، نأت حملة ترامب القانونية أخيراً بنفسها، عن نشاط المحامية المحافظة سيدني باول، بعد أيام من الصخب، أدلت خلالها الأخيرة بسلسلة تصريحات مغلوطة عن مجريات الحملة الانتخابية، مستفيضة بالحديث عن «نظريات المؤامرة»، ومهددة ولاية جورجيا بـ«تفجيرها» قبل أن تستدرك بالحديث عن أن ذلك سيكون عبر دعوى قضائية «إنجيلية». وقال محامي ترامب، رودي جولياني في بيان، إن «سيدني باول تمارس القانون بصفتها الفردية. وهي ليست عضواً في فريق ترامب، وليست محامية للرئيس».

لا يزال ترامب يرفض تسليم السلطة (تاسوس كاتوبوديس/Getty)

إثيوبيا: عد عكسي للهجوم على عاصمة تيغراي

بالتزامن مع رفض مختلف الوساطات لإنهاء المعارك في إقليم تيغراي الشمالي، امهل رئيس الحكومة الإثيوبية آبي احمد «جبهة تحرير تيغراي» 72 ساعة للاستسلام

تبدو حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي احمد عازمة على كسب المعركة ضدّ «جبهة تحرير شعب تيغراي» في إقليم تيغراي الشمالي، وذلك بدلاً من التفاوض، على وقع رفض الوساطات وجعل استسلام الجبهة البديل الوحيد عن الخيار العسكري. وبعدما باتت القوات الإثيوبية على مشارف عاصمة الإقليم ميكيلي، بدأ العد العكسي لمهلة جديدة مدتها 72 ساعة منحها آبي أحمد لقادة تيغراي لإلقاء السلاح والاستسلام، لكن هؤلاء مصرون على المواجهة، بما ينذر بمعركة طاحنة في ميكيلي، لا سيما بعدما هدد الجيش بشنّ هجوم شامل «بلا رحمة». وقال المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية، رضوان حسين، إن القوات الاتحادية أصبحت، أمس الاثنين، تطوق ميكيلي عاصمة إقليم تيغراي وتنتشر على بعد 50 كيلومتراً. وأمهل آبي أحمد، مساء أول من أمس الأحد، قادة إقليم تيغراي الذي يشهد معارك بين «جبهة تحرير شعب تيغراي» وقوات الجيش الإثيوبي منذ الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، 72 ساعة لإلقاء السلاح، قائلاً إن تلك «الفرصة الأخيرة» أمامهم. وكتب آبي في بيان وجهه إلى «الجبهة» ونشر على موقع «تويتر»: «الطريق إلى دياركم تشارف على النهاية ونطالبه بالاستسلام خلال الساعات الـ72 المقبلة». وأضاف «أنتم في نقطة الالاعودة، اقتنصوا هذه الفرصة الأخيرة». وتابع: «كل ما تبقى لهذه الزمرة هو الحصن الذي اقاموه في ميكيلي والتباهي الأجوف».

وفيما تتزايد المخاوف بشأن المدنيين، قال آبي في بيانه إنه «جرى اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان عدم إصابة المدنيين» خلال ما وصفها بعملية إنفاذ القانون. وذكر رئيس الوزراء الإثيوبي أنّ أهالي تيغراي «فاض بهم الكيل» مما قال إنه عنف الجبهة ضدهم، مناشداً أهالي ميكيلي الوقوف إلى جانب القوات الاتحادية في «تقديم هذه المجموعة الخائنة» إلى العدالة.

وكان الجيش الإثيوبي هدد، في وقت سابق أول من أمس، بشنّ هجوم شامل «بلا رحمة» على مدينة ميكيلي، طالباً من المدنيين الفرار. وقال المتحدث العسكري ديجين تسيغاي لمحطات الإذاعة العامة إنّ «المعركة الحاسمة التالية هي محاصرة ميكيلي بالدبابات»، مهدداً بفرض حصار على المدينة. وأضاف محذراً سكان ميكيلي البالغ عددهم نصف مليون نسمة «أنقذوا أنفسكم. التعليمات الصادرة لكم أن تنأوا بأنفسكم عن هذه الطغمة، بعد ذلك لن تكون هناك رحمة». وبعدما أثار هذا التصريح الجدل وتحذيرات من ارتكاب جرائم حرب، قالت متحدثة باسم مكتب رئيس الوزراء إن ديجين كان يعني «بلا رحمة» قيادة «جبهة تحرير شعب تيغراي» وليس المدنيين.

بدورها، قالت لجنة الطوارئ التابعة للحكومة في بيان على تويتر إن «المقاتلين من نسائنا ورجالنا أبدوا اهتماماً كبيراً بحماية المدنيين من الأذى أثناء عملية إنفاذ القانون التي يقومون بها في تيغراي حتى الآن».

أمنياً، قالت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في إثيوبيا، كاثرين سوزي، لوكالة «رويترز»، إنها تأمل ضمان سلامة وأمن موظفي الإغاثة و«حماية أكثر من 525 ألف مدني (غير مقاتلين) يعيشون في ميكيلي». كما طالبت «بحماية كل البنية التحتية المدنية، مثل المرافق الصحية والمدارس وشبكات المياه ذات الأهمية المدنية». في الأثناء، ذكرت وسائل إعلام رسمية إثيوبية، أمس الاثنين، أنّ قوات «جبهة تحرير شعب تيغراي» دمرت مطاراً في مدينة أكسوم التي باتت تحت سيطرة القوات الحكومية. وأوضحت محطة إذاعة «فانا» التابعة للدولة، أنّ قوات «الجبهة» دمرت المطار الذي يخدم أكسوم، الواقعة شمال غربي ميكيلي، وهي مقصد سياحي مشهور ومدرجة على قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) للتراث العالمي.

ونجحت القوات الاتحادية التابعة لحكومة أبي أحمد في السيطرة على سلسلة من البلدات من خلال القصف الجوي والمعارك البرية، وتتجه حالياً صوب ميكيلي. وأعلنت الوكالة الحكومية للتحقق من حالة الطوارئ في إثيوبيا أخيراً، سيطرة الجيش على أكسوم وأديغراي الواقعة على مسافة نحو 117 كيلومتراً شمال ميكيلي. وقالت الوكالة إنّ «قوات الدفاع سيطرت على مدينة إيداغا حمص الواقعة على الطريق من أديغراي إلى ميكيلي». وأشارت إلى أنّ «قوات الدفاع تتجه حالياً نحو هدف الحملة الأخير مدينة ميكيلي».

في المقابل، تصر «جبهة تحرير شعب تيغراي» على المواجهة. وتعليقاً على مهلة آبي أحمد، قال زعيم الجبهة دبرصيون جيرماكيائيل، في رسالة نصية لوكالة «رويترز» أمس الاثنين، إنّ هذه المهلة «كانت ستاراً من أجل السماح للقوات الحكومية بإعادة تجميع صفوفها بعد الهزائم التي مُنيت بها على ثلاث جبهات». وأضاف جيرماكيائيل: «نحن أصحاب مبادئ، ومستعدون للموت دفاعاً عن حقنا في إدارة إقليمنا». وأوضح أن قواته «تحفر الخنادق وتتصدى للقوات الحكومية بثبات». وأضاف أنّ قوات الإقليم تقف ثابتة في قتالها للقوات الحكومية الإثيوبية على الجبهة الجنوبية، وتشتبك مع تلك القوات حول بلدة أديجرات في شمال الإقليم، والتي كانت سقطت في أيدي القوات الاتحادية. وأضاف «خطتهم هي تطويق ميكيلي، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك... على الجبهة الجنوبية، لم يتمكنوا من التحرك شبراً واحداً منذ ما يزيد على أسبوع».

تزايد المخاوف بشأن وضع المدنيين (دوارديو سو تيراس/فرانس برس)

جيرماكيائيل: مستعدون للموت دفاعاً عن حقنا بإدارة إقليمنا

ومن الصعب التحقق من صحة روايات أي من الطرفين، لانقطاع خدمات الإنترنت والاتصالات الهاتفية. وتلقى مئات وربما الآف حتفهم في القتال الذي اندلع في الرابع من الشهر الحالي، مما أدى إلى فرار نحو 40 ألف لاجئ إلى السودان المجاور. ودعت الأمم المتحدة إلى فتح ممرات إنسانية للسماح بوصول وكالات الإغاثة. وقالت إنها تستعد لنزوح نحو 200 ألف شخص جراء المواجهات في الأشهر المقبلة.

لم تلقَ النداءات الدولية للوساطة من الأمم المتحدة ومن مختلف أنحاء أفريقيا وأوروبا، آذاناً صاغية حتى الآن. فقد رفض آبي جميع الدعوات الدولية لإحلال السلام، بما في ذلك من الاتحاد الأفريقي، الذي يعتزم إرسال ثلاثة رؤساء سابقين كمبعوثين خاصين في الأيام المقبلة. وأسف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، أخيراً من أنه «حتى الآن، لم توافق السلطات الإثيوبية على أي وساطة خارجية».

وكانت بدأت ملامح وساطة أوغندية، مطلع الأسبوع الماضي، لكن سرعان ما نفتها الحكومة الإثيوبية. كما تم التحديث عن وساطة نيجيرية. في المقابل، نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر دبلوماسية، في وقت سابق، قولها إن حكومات أفريقية وأوروبية مختلفة تضغط على إثيوبيا وراء الكواليس لبدء مفاوضات مع الحكام المحليين لإقليم تيغراي لإنهاء الصراع.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تراجع «الائتلاف» السوري عن قراره بإنشاء مفوضية للانتخابات، وذلك في مسعى لإنهاء تداعياته على الشارع السوري المعارض، لا سيما في ظلّ النظرة السلبية إلى «الائتلاف» من جانب طيف شعبي واسع، يتهمه بالفشل والتفريط في ثوابت الثورة

إلغاء قرار التشكيل وتعهد بمشاورات أوسع

«الائتلاف السوري» يحتوي أزمة «المفوضية»

أمين العاصي

أعلن «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، أمس الاثنين، إيقاف العمل بقرار تشكيل مفوضية للانتخابات، بعد أيام قليلة فقط من إعلان هذا القرار، وذلك إثر الرفض الواسع الذي واجهه من الشارع السوري المعارض، والذي اعتبر أن مثل هذه الخطوة هي بمثابة منح الشرعية لبشار الأسد ونظامه، في الانتخابات الرئاسية المقررة في إبريل/نيسان المقبل. وقال رئيس «الائتلاف» نصر الحريري، في تغريدة عبر «تويتر»، إن خطوة التراجع عن القرار «تأتي استجابةً لمطالبات عدد من القوى الثورية والشعبية، وحرصاً على وحدة الصف واحترام وجهات نظر السوريين». وأوضح الحريري أن «الائتلاف» سيجري المزيد من المشاورات مع القوى الثورية والسياسية، للوصول إلى صيغة مناسبة، مؤكداً أن «مهمة الائتلاف كانت وستبقى تمثيل السوريين والتعبير عن إرادتهم». من جهته، أكد عضو الهيئة السياسية لـ«الائتلاف»، ياسر الفرحان، رفض «الائتلاف» لأي عملية انتخابية يشارك فيها الأسد، أو أي أحد من الضالعين بجرائم ضد الإنسانية من أركان حكمه، مشيراً في تصريحات نقلها موقع «الائتلاف» أن الأخير لن يمنح أي شرعية لانتخابات مقبلة في سورية، قبل توفير البيئة الآمنة والمحايدة.

وكان لقرار «الائتلاف» السوري المفاجئ بتشكيل «مفوضية وطنية للانتخابات»، صدى سلبي في الشارع السوري المعارض، الذي اعتبر قطاعٌ واسع منه أن القرار يأتي مقدمةً لـ«تطبيع مرفوض» مع النظام، وخطوة باتجاه الدخول مع هذا النظام في انتخابات رئاسية العام المقبل، استجابة لضغوط دولية وإقليمية تدفع في هذا الاتجاه. وبحسب مصادر مطلعة مقربة من «الائتلاف»، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فقد شرعت هيئته السياسية أمس الإثنين، في فتح نقاش حول هذا القرار، وما تسبّب فيه من لغط. وكان أدى هذا اللغط إلى ارتفاع أصوات في الشارع السوري المعارض تدعو إلى حلّ «الائتلاف»، وتشكيل جسم سياسي جديد يكون قادراً على تمثيل الثورة والمعارضة السورية في استحقاقات الحلّ السياسي، بعيداً عن التبعية والرضوخ لإرادات الدول الفاعلة في القرار السوري.

وقبل إعلان التراجع عن القرار، وفي محاولة واضحة لتطويق تداعياته السلبية، قال رئيس «الائتلاف» نصر الحريري، في تغريدة على «تويتر»، أول من أمس الأحد، إن الائتلاف «تلقّى ملاحظات قيّمة من جهات ثورية ووطنية عدة حول قرار تشكيل المفوضية الوطنية للانتخابات»، مشيراً إلى أنه «سيناقشها بشكل معمق، ويجري معالجة للقرار، بما يحافظ على ثوابت الثورة السورية، مسترشداً بإرادة شعبنا، محترماً لتطلعاته ومطالبه المشروعة في انتقال سياسي من دون المجرم بشار الأسد».

> فريق رئاسة الائتلاف مرن في تعاطيه مع المسار الأممي

وبيّنت مصادر من داخل «الائتلاف»، لـ«العربي الجديد»، أن أغلب أعضاء الهيئة السياسية «ميالون إلى طيّ القرار وكأنه لم يكن»، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن يعقد الحريري مؤتمراً صحافياً «يوضح فيه حيثيات ما جرى، وكي ينفي بالمطلق نيّته، أو نيّة الائتلاف الوطني المعارض، المشاركة في أي انتخابات يكون بشار الأسد طرفاً فيها»، وفق المصادر.

وقد فوجئ الشارع السوري المعارض، يوم الخميس الماضي، بتشكيل «مفوضية وطنية للانتخابات» من قبل «الائتلاف الوطني» المعارض. من جهته، حاول «الائتلاف» تدارك الجدل الذي أثاره هذا القرار، من خلال تأكيده أن «إنشاء هذه الهيئة، يأتي انسجاماً مع قرار مجلس الأمن الدولي 2245 وبيان جنيف للعام 2012، ولكي تكون كوادر الثورة السورية وقواها مستعدة لكامل الاستحقاقات المتعلقة بتنفيذ الحلّ السياسي وتأسيس هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات من دون الأسد»، وفق بيان.

لكن الشارع السوري المعارض لم يقتنع بتبرير «الائتلاف» لإصدار هذا القرار، الذي فتح الباب مجدداً أمام الأصوات التي تطالب بإعادة هيكلة «الائتلاف» أو حلّه. وجاء ذلك خصوصاً أن هناك اتهامات تلاحق «الائتلاف» من قبل ناشطين وشخصيات معارضة مستقلة بالفشل السياسي، وعدم القدرة على مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية، واتساع الهوة بينه وبين الشارع المعارض الذي يرفض التعاطي مع أي حلول سياسية من شأنها التفريط في مبادئ الثورة الأساسية، وفي مقدمها، خروج الأسد والمحيطين به من السلطة. بل إن هذا الشارع يطالب المعارضة السورية برفع سقف مطالبها لتقديم الأسد وأركان حكمه إلى محاكمة دولية، لمحاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها بحق السوريين منذ عام 2011 وحتى اليوم. من جهته، أشار الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات، وائل علوان، إلى أن عدداً من أعضاء الهيئة السياسية في الائتلاف «أكدوا أنه لم يتم تداول ونقاش قرار تشكيل المفوضية، أي أن القرار لم يتخذ بشكل صحيح مؤسساتياً، بل اتخذ من فريق رئاسة الائتلاف». وأضاف علوان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هذا الفريق مرن في التعاطي مع المسار السياسي الأممي، من خلال واقعية سياسية كاملة»، موضحاً أن «ممثلي الائتلاف في الهيئة العليا للمفاوضات، وفي اللجنة الدستورية، يتعاطون مع الملف بناءً على ما يتم التوافق عليه إقليمياً ودولياً». وبرأيه، فإن هؤلاء «يرون أن المزاج السياسي الدولي يميل إلى عدم انتقال سياسي كامل للسلطة في سورية، وعدم إدانة النظام بشكل واسع، وكتابة دستور جديد، ثم توفير بيئة آمنة بحد أدنى والدخول في انتخابات برلمانية ورئاسية تحت إشراف أممي، يكون نظام الأسد شريكاً فيها». وأشار علوان إلى أن الفريق المفاوض حالياً «متقبل للحل السياسي وفق المنظور الدولي ووفق بعض القراءات للقرار الدولي 2254 على أنه يدعو إلى شراكة بين النظام والمعارضة في الحكم».

لكن الكاتب السوري المعارض رضوان زيادة رأى، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «المشكلة الرئيسية هي انعدام الثقة المطلقة بالائتلاف وشخصياته القيادية، وانعدام القدرات التواصلية لديهم». واعتبر أنه لهذا السبب، فإن «كل قرار يتخذه الائتلاف يكون محل شك دوماً ويتم التشكيك في موقف القياديين فيه». وأعرب عن اعتقاده بأن هذه المشكلة «لن تتغير أبداً، وهو ما نطلق عليه في العلوم السياسية موقف عدم الثقة شعبياً، وبما أن الائتلاف هو مؤسسة غير منتخَبَة، يصبح من المستحيل تحصيل الثقة مجدداً». وأضاف: «لا أمل نرجوه من الائتلاف بشكله الراهن».

«الائتلاف» مُطالب برفع سقف خطابه ضد النظام (حافظ ترمان/الأناضول)

قوى فاعلة غير ممثلة

أوضح الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات، وائل علوان، أن «هناك قوى داخل الائتلاف السوري، لا تأثير لها في الشارع المعارض، بينما هناك قوى فاعلة غير ممثلة في الائتلاف». وبيّن علوان أن «الائتلاف اهتم بالتمثيل الدولي، ولم يمنح التواصل مع السوريين ما يستحق من اهتمام»، متحدثاً عن «حصول محاولات لتنشيط الائتلاف الوطني في الداخل السوري بشكل كبير، من خلال التواصل مع المجالس السياسية والقوى الثورية».

متابعة

الحوثيون يستهدفون «أرامكو»

أعلن الحوثيون، أمس الاثنين، استهداف منشأة شركة «أرامكو» في مدينة جدة السعودية، بصاروخ مجنّح. ووجّهت الجماعة تهديدات للشركات الأجنبية العاملة هناك

بعد يوم واحد على انتهاء قمة مجموعة الـ20 الافتراضية في السعودية، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، أمس الاثنين، أن الحوثيين أطلقوا صاروخاً مجنّحاً من نوع «قدس 2» على محطة توزيع لشركة «أرامكو» السعودية في مدينة جدة، المطلة على البحر الأحمر. وأضاف أن على الشركات الأجنبية والمقيمين في السعودية توخّي الحذر لأن «عملياتنا مستمرة». واستطرد قائلاً: «نجدد نصحنا للمواطنين والشركات الأجنبية العاملة في السعودية، أن عملياتنا مستمرة، وأن عليها الابتعاد عن المنشآت الحيوية الهامة، لأنها ضمن بنك الأهداف». وأضاف أن الضربة نُفّذت رداً على أفعال التحالف بقيادة السعودية في اليمن. واعتبر أن «هذه العملية النوعية تأتي رداً على استمرار الحصار والعدوان، وفي سياق ما وعدت به القوات المسلحة قبل أيام من تنفيذ عمليات واسعة في العمق السعودي». ونشر المتحدث صورة التُقطت بالأقمار الصناعية تحمل عبارة «مصنع السوائب شمال جدة - أرامكو السعودية». وتُظهر خرائط «غوغل» منشأة مطابقة لتلك الصورة والوصف على المشارف الشمالية لمدينة جدة. من جهته، أفاد مصدر في شركة «أرامكو» لوسائل إعلام بأن «المنشأة» في جدة «تم استهدافها ولم تضرب»، من دون تقديم تفاصيل إضافية، مؤكدا في الوقت ذاته على أنه «لا يوجد تأثير أو جرحى مما يعلمه حتى الآن».

وسبق للجماعة أن استهدفت منشآت رئيسية تابعة لشركة «أرامكو» في منطقتي بقيق وخريص عبر طائرات مسيّرة من دون طيار «درون»، وذلك في سبتمبر/أيلول 2019. وفي يناير/كانون الثاني الماضي، أعلنت الجماعة عن استهداف منشآت تابعة للشركة في مناطق جازان وخميس مشيط، جنوبي البلاد القريبة من الحدود اليمنية، وذلك باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة.

وفي الأسبوع الماضي، أفادت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية نقلاً عن «مصادر دبلوماسية»، بأن إدارة الرئيس دونالد ترامب «تستعد لتصنيف جماعة الحوثيين «منظمة إرهابية»، قبل مغادرة منصبه في يناير المقبل، في ظلّ تأييد الحكومة اليمنية لهذه الخطوة. وقال مصدر دبلوماسي إن الإدارة «تفكر في هذا الأمر منذ فترة»، مشيرا إلى أن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو «يسعى إلى سلوك هذا المسار السريع».

من جهتها، حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، أمس، من أن حياة ملايين الأطفال اليمنيين في خطر، مع اقتراب البلد أكثر من المجاعة الشاملة. وذكرت المديرة التنفيذية للمنظمة، هنرييتا فور، في بيان، أن اليمن «يسير تدريجياً نحو أسوأ مجاعة يشهدها العالم منذ عقود». وأضافت أن هذا «يعني أن الخطر على حياة الأطفال بات أكبر من أي وقت مضى». وأردفت: «هناك أكثر من 12 مليون طفل بحاجة إلى مساعدة إنسانية، فيما وصلت معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال في بعض مناطق البلاد إلى مستويات قياسية». وأوضحت أن تلك المستويات «سجلت زيادة بنسبة 10 في المائة هذا العام فقط». وتابعت: «يعاني زهاء 325 ألف طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم، ويكابدون من أجل البقاء على قيد الحياة، فيما هناك أكثر من خمسة ملايين طفل عرضة لخطر متزايد للإصابة بالكوليرا والإسهال المائي الحاد». وشدّدت على أنه «يتوجب على جميع أطراف النزاع إبقاء الأطفال بمنأى عن الأذى والسماح بالوصول إلى المجتمعات المحتاجة من دون أي عوائق، كما هو محتم عليهم بموجب القانون الإنساني الدولي». وأضافت أنه «يجب على المانحين كذلك تكثيف جهودهم وتقديم التمويلات الإضافية المطلوبة بشكل عاجل». وذكرت أنه «بينما نقترب من نهاية العام الحالي، لم تتلق المناشدة الإنسانية ليونيسف سوى 237 مليون دولار فقط من أصل 535 مليون دولار ناشدت للحصول عليها، ما يعني وجود وفجوة تمويلية تقارب 300 مليون دولار». وأكدت أنه «لا مجال مطلقاً لإهدار الوقت، فأطفال اليمن بحاجة إلى السلام ووضع حد لهذا النزاع». وقالت فور: «المساعدات الإنسانيّة وحدها لن تمنع حدوث مجاعة ولن تضع حداً للأزمة في اليمن، فالأهم من ذلك كله هو وقف الحرب ودعم الاقتصاد وزيادة الموارد المقدمة للبلد».

(الأناضول، فرانس برس، أسوشييتد برس)

■ فلسطين ستتحرر من الاحتلال الصهيوني طال الزمن أو قصر. فالتاريخ يخبرنا أن الاحتلال يزول مع مرور الزمن، والحق دائما ينتصر. #القدس_عاصمة_فلسطين_الأبدية

■ ليس ثمة مساومة ممكنة في حق غزة بالدواء، لأن الموت المقرر بالكورونا سيتحول إلى موت محتوم لمحاصريه. هذا ليس تهديداً هلامياً أو خطاباً إعلامياً، بل واقع تفرضه أدوات خشنة، ثم إذا كان للموت من بد فالمقاوم لم يختر يوماً إلا أن يموت شهيداً. #غزة

■ كيف تسمونها ديمقراطية؟ هل يستطيع الشعب أن يختار رئيس البرلمان من غير الطائفة السنية؟ هل يستطيع الشعب أن يختار رئيس الوزراء من غير الطائفة الشيعية؟ هل يستطيع الشعب أن يختار رئيس الجمهورية من غير الأكراد؟ عن أي ديمقراطية تتحدثون؟ هذه ديكتاتوريات طائفية، تقصي باقي مكونات العراق

■ نحن بحاجة إلى إدارة اقتصادية تحل مشاكلنا، من غير المعقول أن يصدّر العراق كل هذا النفط وكل هذه الضرائب والبلد عاجز مالياً. سياسة البلد المفتوح وتعطيل الصناعة وتراجع الناتج المحلي، سياسة منتجة للمشاكل والفتن. الخطابات الراديكالية وحدها لا يمكن أن تكون الحلّ

■ لبنان قبل المد الطائفي الأسود كان سويسرا العرب، والعراق قبل رياح الطائفية النتنة كان قلعة العرب. فأين أضحى البلدان اليوم؟

■ مع الاحترام لجميع المبادرات والمحاولات، ولكني شخصياً أرى أن أي مبادرة تحاكي إلغاء النظام الطائفي بدون الكلام عن العلمنة وقوانين أحوال شخصية موحدة ومساواة كاملة بين الرجل والمرأة هي مشاريع طائفية بامتياز. للأسف، البعض قد يقع في الفخ عن حسن نية. #لبنان_ينتفض

■ الليرة السورية تحلّق مجدداً أمام الدولار، وأصبح سعر صرف كل دولار 3 آلاف ليرة سورية. على أساس بشار عم يرتب البيت الداخلي والخارجي

■ مستحيل ترامب يعمل أي عمل عسكري، والبعض استشهد بوصول القاذفة «بي 52» إلى الشرق الأوسط. حالياً القاذفة رجعت لأميركا. هذا تأكيد لكلامي انو مستحيل يصير أي عمل عسكري بالأيام القادمة